UTL AT DOWNSVIEW
D RANGE BAY SHLF POS ITEM C
39 11 07 05 13 009 6

PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

B 697 I8A224 1877
al-Maghnisi, Mahmud ibn Hasan
Mughni al-tullab

Digitized by the Internet Archive
in 2010 with funding from
University of Toronto

http://www.archive.org/details/mughnalullb00magh

كتاب

مُغْنِي الطُلّاب

على ايساغوجي الشيخ أَثِير الدين

الأَبَهَريّ

للشيخ محمود المغنسيّ

طبع في بيروت في المطبعة الادبيّة

سنة ١٨٧٧

LIBRARY
MAY 3 1973
UNIVERSITY OF TORONTO

B
697
I8A22L
1877

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يامن جعل المنطق ميزانًا لطريق التفهيم والتحقيق * ونشكرك يا من زيّن الاذهان باكتساب التصوُّر والتصديق * ونصلّي على نبيّك محمدٍ الهادي الى سوآء الطريق * وعلى آلهِ واصحابهِ الذين فازوا بالهداية والتوفيق * اما بعدُ فلما كانت الرسالة المشهورة بايساغوجي المنسوبة الى الشيخ الامام العلاّمة افضل المتأخّرين * قدوة الحكمآء الراسخين * اثير الدين الابهري نوّر الله مضجعهُ * محتويةً على العجائب من القواعد * ومشتملةً على الغرائب من الفوائد * نكات معانيها

محتجبة تحت حجاب * ووجازة الفاظها مستورة في كل باب * وكان ما وُجِد من شروحها في غاية الاختصار * ونهاية الاقتصار * بل بعضها كمتنٍ متين * يحتاج الى موضحٍ ومبيِن * احتاجت الى شرحٍ يزيل احتجابها * ويسهل الوصول لمن اراد انتسابها * وكان يخطر ببالي * وان كان غير لائقٍ بحالي * ان اكتب لها شرحًا يحلُّ صعابها * ويكشف عن وجوه خرائدها نقابها * انقد فيهِ مطارح الافكار * واوضح فيهِ خزائن الاسرار * على وجهٍ لطيف * ومنهجٍ منيف * ليكون وسيلةً للاشتغال والمراجعة * وذريعةً لاستعمال الخواطر في المطالعة * مسترشداً من المُرشِد الرشيد * الذي هو يبدِئُ ويُعيد * والمأمول من الاحبّآء المتحلّين بحِلَى الانصاف * المتخلّين عن رذيلتَي البغي والاعتساف * اذا عثروا على شيءٍ زلّت فيهِ القدم * او طغى بهِ

التمام * ان يصلحوه بما يقتضيه المحل * فان الانسان منشأ النسيان والزلل * ولما تيسر الاتمام بعون الله الوهاب * سميته بمغني الطلاب * ليكون الاسم مطابقاً للمسمى في التحقيق * وموافقاً له من جميع الوجوه باتم التوفيق * والى الله انضرع ان يجعل هذا خالصاً لوجههِ الكريم * ومقرباً من رحمتهِ في دار النعيم * ومنهُ المعونة والتوفيق * وبيدهِ أزمّة التحقيق

قال رحمهُ الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اي ابتدئُ. (نحمد الله) جمع بين التسمية والتحميد في الابتداء عملاً بكتاب الله الكريم وبخبر كلُّ امرٍ ذي بالٍ لم يبدأ فيهِ ببسم الله فهو اجذم اي مقطوع البركة. وفي رواية بحمد الله ولا تعارُض بينهما اذ الابتداء حقيقي واضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي بالحمدلة. وقدَّم البسملة اقتفاءً لما

نطق بهِ الكتاب واتفق عليهِ اولو الالباب * والحمد
هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء
تعلَّق بالفضائل ام بالفواضل والمدح هو الثناء
باللسان على الجميل مطلقاً والشكر في مقابلة النعمة
بالقول او الفعل او الاعتقاد فهو اعمُّ من الحمد والمدح
بحسب المورد واخصُّ بحسب المتعلَّق فبينهُ وبينهما
عموم وخصوص من وجهٍ . فعُلِم من هذا ان المصنّف
انما اختار الحمد دون المدح ليؤذن بالفعل الاختياري
ودون الشكر ليعمَّ الفضائل والفواضل . واختار
الجملة الفعلية على الاسمية ههنا وفيما سيأتي قصداً
لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات
والدوام . واتى بنون العظمة اظهاراً لملزومها الذي
هو نعمةٌ من تعظيم الله لهُ بتأهيلهِ للعلم امتثالاً لقولهِ
تعالى واما بنعمة ربّك فحدّث * فمعنى قولهِ نحمد الله
اي نثني ثناء بليغاً (على توفيقهِ *) لنا اي خلقهِ

قدرة الطاعة فينا فان التوفيق عند الاشعري واكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة. وقال امام الحَرَمَين هو خلق الطاعة والظاهران ما قالهُ الامام احقُّ فان القدرة على الطاعة متحققة في كل مكلَّف اللهمَّ الا ان يكون المراد القدرة المؤثّرة القريبة من الاستطاعة التي هي مع الفعل كما هو مذهب اهل الحق من ان القدرة مع الفعل والتوفيقُ عكس الخذلان فانهُ خلق قدرة المعصية. وانما حمد على التوفيق اي في مقابلتهِ لا مطلقاً لان الاول واجب والثاني مندوب. (ونسأَلهُ هدايـة طريقهِ *) السؤَال والدعاء مترادفان وليس بينهُ وبين الامر والالتماس فرق من جهة الصيغة وانما يحصل الفرق بالمقارنة فانها ان قارنت الاستعلاء فالامر وان قارنت التساوي فالالتماس وان قارنت الخضوع فالسؤال والدعاء. فالسؤَال ما دلَّ على طلب

الفعل دلالةً وضعيّةً مقارنًا للخضوع . والهداية الدلالة على ما يُوصِل الى المطلوب اوصل اليهِ بالفعل او لا او الدلالة الموصلة الى المطلوب والاول مذهب اهل الحق والثاني مذهب اهل الاعتزال . والحق انها مستعملة في كلا المعنيين لانهُ لا نزاع بينهم في الحقيقة لانها تجيءُ تارةً بمعنى خلق الاهتداء . (ونصلّي على محمد) الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الإنس والجنّ دعاءٌ وقد جمعها قولهُ تعالى ان الله وملائكتهُ يصلُّون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلُّوا عليهِ وسلموا تسليمًا . ومحمد معناهُ الوضعي اوّلًا هو البليغ في كونهِ محمودًا فيجوز ان يكون سبب تسمية النبي عليهِ الصلوة والسلام بهِ ثبوت هذا المعنى في ذاتهِ . (وعلى عترتهِ) هي بكسر العين وسكون التاء المثناة قيل اهل بيتهِ وقيل ازواجهُ وذرّيتهُ وقيل اهلهُ وعشيرتهُ الأَدنَون وقيل

نسلهُ ورهطهُ (اجمعين .) تاكيد * (اما بعدُ) يؤتى بها للانتقال من اسلوبٍ الى اخر والتقدير مهما يكن من شيءٍ بعد البسملة وما بعدها (فهذه) اي الامور الحاضرة في الذهن كأَنَّ المصنّف استحضر المعاني التي ستُذكَر في رسالتهِ على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها فان اسماء الاشارة وان كان وضعها للامور المُبصَرة الا انها ربما تُستعمل في الامور المعقولة لنكتةٍ . وهي ههنا اما للاشارة الى ايقان هذه المعاني حتى صارت لكمال علمهِ بها كانها مُبصَرة عندهُ ويقدر على الاشارة اليها واما الى كمال فطانة الطالب كانهُ بلغ مبلغًا صارت المعاني عندهُ كالمُبصَرات واستحقَّ ان يشار لهُ الى المعقول بالاشارة الحسيَّة وفيهِ مبالغة في حس الطالب . هذا اذا كانت الديباجة متقدمة على الرسالة وان كانت متاخرة عنها كما هو دأْب الاكثرين من المصنّفين فيكون

المشار اليهِ محسوساً متحرّكاً. (رسالةٌ) مؤلفة (في) علم (المنطق) وهو آلةٌ قانونيّة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطإ في الفكر وموضوعهُ المعلومات التصوّريّة والتصديقيّة وفائدتهُ الاحتراز عن الخطإ في الفكر الذي هو ترتيب امور معلومة حاصلة يتُوصّل بها الى تحصيل غير الحاصل. ووجه تسمية هذه الآلة بالمنطق ان المنطق مصدر ميمي يُطلَق بالاشتراك على النُطق بمعنى التكلم وعلى ادراك الكليات وعلى قوابنها ولما كانت هذه الآلة تعطي الاول قوةً والثاني اصابةً والثالث كمالاً سُمّيت بالمنطق. (اوردنا فيها) اي في تلك الرسالة (ما يجب استحضارهُ) قيل المراد بالوجوب الوجوب الاستحساني لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركهُ آثماً كالصلوة والصوم والزكوة ولا الوجوب العقلي الذي يمتنع الشروع بدونهِ كالتصور بوجهٍ ما والتصديق بوجهٍ ما لان كثيراً

من المحصّلين يحصّل كثيراً من العلوم من غير شعور بشيءٍ من تلك الاصطلاحات . قال الامام الغزَّالي من لا معرفة لهُ بالمنطق فلا ثقة بعلمهِ وسمَّاهُ معيار العلوم . (لمن يبتدئُ في شيءٍ من العلوم) والمراد من العلوم ههنا العلوم الكَسْبيَّة التي يُحتاج في تحصيلها الى كسب وفكر لان العلوم البديهية لا يُحتاج في تحصيلها الى شيءٍ من الكسب فكيف الى وجوب استحضار شيءٍ من القواعد المنطقيَّة . وانما قال يجب استحضارهُ لان القواعد ليست هي نفسها تفيد معرفة الفكر والاَّ لم يعرض للمنطقي غلطٌ اصلاً وليس كذلك لانهُ ربما يغلط لاهمال القواعد او لنسيانها والى هذا يشير قولهم في تعريف المنطق تعصم مراعاتهُ الذهن . وانما يجب استحضارهُ لمن يبتدئُ في شيءٍ من العلوم لانهُ آلةٌ لسائر العلوم وآلة الشيء مقدمة على ذلك الشيء . فان قلت يلزم من كونهِ آلةً للعلوم

كونهُ آلةً لنفسهِ لانهُ من العلوم قلت انهُ علمٌ في نفسهِ وآلةٌ لغيرهِ والشيء الواحد يجوز ان يكون آلةً وعلماً باعتبارين او المراد من العلوم في قولهِ في شيء من العلوم سوى المنطق . (مستعيناً بالله) اي طالباً منهُ المعونة (انهُ مفيض الخير) هو ما ينتفع بهِ في نفس الامر (والجود) اي العطاء على عبادهِ * ثم لما كان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفسادهِ والفكر اما لتحصيل المجهولات التصوريَّة او التصديقيــة كان للمنطق طرفان تصوُّرات وتصديقات ولكلٍّ منهما مبادئُ ومقاصد فكانت اقسامهُ اربعةً . فمبادئُ التصورات الكليّات الخمس ومقاصدهــا القول الشارح ومبادئُ التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها القياس . ثم القياس بحسب المادَّة خمسة يسمونها الصناعات الخمس فهي مع الاقسام الاربعة ابوابٌ تسعــة للمنطق وبعض

المتأَخرين عدَّ مباحث الالفاظ جزءًا منها فصارت عشرة . ولما اراد المصنّف ان يلمّح الى كل واحدٍ من هذه الابواب تسهيلاً للطلاَّب رتَّبها على وفق ما اشرنا اليهِ فصار تقديم مباحث ايساغوجي واجبًا عليهِ فقال بعد ذكر الخطبة (ايساغوجي ✡) اي هذا باب ايساغوجي وهو لفظ يوناني مركَّب حاصل معناهُ مُوصِل او مَدخَل جعلهُ المنطقيون عَلَمًا للكليات الخمس اعني النوع والجنس والفصل والخاصَّة والعَرَض العامَّ . وانما انحصرت الكليات في هذه الخمسة لان الكلي اذا نسبناهُ الى ما تحتهُ من الجزئيات فلا يخلو اما ان يكون تمام ماهيتها او داخلاً فيها او خارجًا عنها . فان كان الاول فهو النوع . وان كان الثاني فلا يخلو من ان يكون مقولاً في جواب ما هو اولا الاول الجنس والثاني الفصل . وان كان الثالث فلا يخلو من ان يكون مقولاً في جواب ايُّ شيءٍ هو

في عَرَضهِ الخاص اولا الاول الخاصّة والثاني العرض العام * ثمَّ لما كان مقصودهم من استحضار الكليات وغيرها من الاصطلاحات المنطقية استحصال المجهولات والمجهول اما تصوري واما تصديقي والموصل الى الاول القول الشارح المركَّب من الكليات والى الثاني الحجَّة المركَّبة من القضايا كان نظرهم إمَّا الى القول الشارح وما يتركَّب هو منهُ واما الى الحجَّة وما تتركَّب هي منهُ. وذلك لا يتوقَّف لا على الالفاظ ولا على الدلالة لكن لما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقَّف على معرفة الدلالات الثلاث واقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ الدالُّ بالوضع) الدلالة هي كون الشيء بحالةٍ يلزم من العلم بها العلم بشيء آخر ويسمَّى الشيء الاول دالًّا والثاني مدلولاً. والدالُّ ان كان لفظًا فالدلالة لفظية والَّا فغير لفظيَّة. وكلٌّ منهما اما وضعيَّة او عقليَّة او

طبعيَّة لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازآء المعنى او بواسطة العقل او بواسطة اقتضاء الطبع . فان كانت الاولى فالدلالة لفظيَّة وضعيَّة كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق . وان كانت الثانية فالدلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من ورآء الجدار على وجود اللافظ . وان كانت الثالثة فالدلالة لفظيَّة طبعيَّة كدلالة أَخ بفتح الهمزة وبالخاء المعجمة على الوجع مطلقًا وكدلالة أَح بفتح الهمزة او ضمها وبالحاء المهملة على وجع الصدر وهو السعال . وكذلك الدلالة الغير اللفظيَّة اما ان تكون بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة غير لفظيَّة وضعيَّة كدلالة الدوالّ الاربع على ما وُضِعَت لهُ . وان كانت الثانية فالدلالة غير لفظيَّة عقليَّة كدلالة الاثر على المؤثّر . وان كانت الثالثة فالدلالة غير

لفظيَّة طبعيَّة كدلالة تغيُّر وجه العاشق عند رؤية المعشوق على العشق . والمقصود الاصلي بالنظر الى المنطق هو الدلالة اللفظيَّة الوضعية لان غيرها غير منضبطة لاختلافها باختلاف الطبائع والعقول بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة * اذا عرفت هذا فنقول ان اللفظ الدال بالوضع (يدل) ذلك اللفظ بتوسط الوضع (على تمام ما وُضع لهُ بالمطابقة) لموافقتهِ اياهُ (وعلى جزئهِ) اي جزء ما وُضع لهُ (بالتضمن) لدلالتهِ على ما في ضمن الموضوع لهُ (ان كان لهُ) اي لما وُضع لهُ (جزءٌ) اما اذا لم يكن لهُ جزءٌ كما في البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة فلا يتُصوَّر التضمن (وعلى ما يلازمهُ) اي ما يلازم الموضوع لهُ (في الذهن بالالتزام .) واللوازم ثلاثة لازم ذهنًا وخارجًا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجًا فقط كالسواد للغراب والزنجي

ولازم ذهنًا فقط كالبصر للعمى. والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني وهو كون الشيء مقتضيًا للآخر في الذهن بمعنى انهُ كلما تحقق الملزوم في الذهن تحقق اللازم فيهِ ولذا قيَّدهُ بقولهِ في الذهن. ولا يجوز ان يُشترَط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الشيء مقتضيًا للآخر في الخارج بمعنى انهُ كلما ثبت الملزوم في الخارج ثبت اللازم فيهِ اذ لو كان هذا شرطًا لم تحقق دلالة الالتزام بدونهِ لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم. لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزامًا اذ العمى عدم البصر عما من شأنهِ ان يكون بصيرًا مع ان بينهما معاندةً في الخارج. وفي قولهِ ان كان لهُ جزءٌ اشارةٌ الى ان المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافًا للفخر الرازي واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورةً. فدلالة المطابقة لفظية

لانها لمحض اللفظ والأُخرَيان عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئهِ ولازمهِ وقيل وضعيتان وعليهِ اكثر المنطقيين . وانما انحصرت الدلالة اللفظية الوضعية في هذه الثلاث لان اللفظ الدالَّ بحسب الوضع على المعنى لا يخلو من ان يدلَّ على تمام ما وُضع لهُ او على جزء ما وُضع لهُ او على ما يلازمهُ في الذهن . فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام . مثال الدلالة بالمطابقة (كالانسان فانهُ يدلُّ على الحيوان الناطق بالمطابقة) . وانما سمّيت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وُضع لهُ وذلك من قولهم طابقت النعلُ النعلَ اذا توافقتا . (و) مثال الدلالة بالتضمن كالانسان فانهُ يدلُّ (على احدهما) اي على الحيوان فقط او على الناطق فقط (بالتضمن)

لكن لا مطلقاً بل عند ارادة المعنى المُطابَقيّ اعني المجموع من الحيوان والناطق. وانما سُمّيت هذه الدلالة تضمناً لانهُ يدلُّ على ما في ضمن الموضوع لهُ. (و) مثال الدلالة بالالتزام كالانسان فانهُ يدلُّ (على قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام.) وهذا ايضاً عند ارادة المعنى الموضوع لهُ لا دلالتهُ على الامر الخارج اللازم مطلقاً. وانما سُمّيت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدلُّ على كل امرٍ خارجٍ عنهُ والاَّ لزم دلالة اللفظ على معانٍ غير متناهية ولا على بعضٍ غير مضبوط لعدم الفهم بل يدلُّ على الامر الخارج اللازم لهُ ذهناً * ثم لما فرغ المصنّف من بيان الدلالات الثلاث شرع في بيان تقسيم اللفظ فقال (ثم اللفظ الموضوع لمعنىً (إمَّا مُفرَدٌ وهو الذي لا يُراد بالجزء منهُ دلالةٌ على جزء معناهُ). وهو اعمُّ من ان لا يكون لهُ جزءٌ كقٍ عَلَماً. او يكون لهُ جزءٌ لا لمعناهُ كلفظة

النقطة . او يكون لهُ جزءٌ ولمعناهُ ايضاً جزءٌ ولا يدلَّ جزءُ ذالك اللفظ على جزء معناهُ (كالانسان) فانهُ لفظٌ لا يراد بجزئهِ دلالةٌ على جزء معناهُ لان الالف منهُ مثلاً لا تدلُّ على الحيوان والنون منهُ لا تدلُّ على الناطق. او يكون لهُ جزءٌ دالٌّ على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد كعبد الله عَلَمًا اذ ليس شيءٌ من العبودية والالوهية جزءًا للشخص المُعلَم لان المراد ذاتهُ المشخَّصة. او يكون لهُ جزءٌ دالٌّ على جزء المعنى المراد ولا تكون دلالتهُ مُرادة حال ارادة ذلك المعنى كالحيوان الناطق عَلَمًا اذ ليس شيءٌ من معنى الحيوان والناطق الجزءَين للانسان مُرادًا في حال العلمية وانما المراد دلالة مجموع الحيوان والناطق على الذات المشخَّصة. فالمفرد خمسة اقسام. (واماَّ مُؤَلَّفٌ وهو الذي لا يكون كذلك) اي الذي يراد بالجزء منهُ دلالةٌ على جزء معناهُ بان تكون القيود

الخمسة متحققة فيهِ (كرامي الحجارة) فان الرامي يراد بهِ الدلالة على ذاتٍ صدر منها الرمي والحجارة يراد بها الدلالة على جسمٍ معيّن بالتعيين النوعي * فان قلت لِمَ قدَّم المصنف تعريف المفرد على تعريف المؤَلف مع ان الأَولى عكسهُ لان القيود المذكورة في تعريف المؤَلَّف وجودية وفي تعريف المفرد عَدَميَّة والأَعدام انما تُعرَف بمِلكاتها . قلت ان مقصود المصنّف هنا التقسيم بقرينة تصدير اللفظ والتعريف يُستفاد منهُ ضِمناً والتقسيم باعتبار الذَّات لا باعتبار المفهوم وذات المُفرَد سابقة على ذات المركَّب * واعلم ان المفرد والمركَّب واقسامها الآتية اقسام للمفهوم اولاً وبالذَّات وللَّفظ ثانياً وبالعَرَض تنزيلاً للدال منزلة المدلول الاَّ ان المصنّف اعتبر التقسيم المجازي تقريباً الى فهم المبتدئين * ولما فرغ مما نتوقف عليهِ الاصطلاحات شرع في مباحث الاصطلاحات

فقال (و) اللفظ (المفرد) بالنظر الى معناهُ (اما كليٌّ وهو الذي لا يمنع نفس تصوُّر مفهومهِ) اي لا يمنع مفهومهُ لا من حيث هو هو بل من حيث انهُ متصوَّرٌ على ما يفيدهُ قيد النفس (من وقوع الشركة فيهِ) بين كثيرين. والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض صدقهِ على كثيرين لا اشتراكهُ في الواقع ولا فرضهُ بالفعل حتى تدخل الكليَّات الفَرْضية كشريك الباري واللاشيء واللاممكن في تعريف الكلّي وتخرج عن تعريف الجزئي والاَّ لانتقضا جمعاً ومنعاً * واعلم ان المراد بالكثيرين في اصطلاح اهل المنطق ما هو فوق الواحد على خلاف المتبادر في عُرف العربيَّة اذ المقصود كلُّ عددٍ يحتمل نسبة الاشتراك اليهِ فيتناول الاثنين فما فوق * وانما قيَّد المفهوم بالتصوُّر لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجي

كواجب الوجود تعالى فان الدليل الخارجي قَطَعَ عِرق الشركة عنهُ وأَمَّا بالنظر الى مجرَّد تصوُّرِهِ فلا يمنع من صدقهِ على كثيرين والاَّ لم يحتَجْ في اثبات وحدانيتَّهِ الى دليل خارجي والاحتياج فيهِ الى دليل مقرَّر فظهران العقل لم يمنع صدق مفهومهِ على كثيرين عند قطع النظر عن الدليل الخارجي. واما تقييدهُ بالنفس فلئلا يتوُهَّم دخول مفهوم الواجب في حد الجزئي. واما ذكر المفهوم فمبنيٌّ على ان مَورِد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم. فمثال الكلّيّ (كالانسان) فان مفهومهُ اذا تُصُوِّر لم يمنع من صدقهِ على كثيرين من افرادهِ * (واما جزئيٌّ وهو الذي يمنع نفس تصوُّر مفهومهِ من ذلك) اي من وقوع الشركة بين كثيرين (كزيد) فان مفهومهُ الذات مع التشخُّص وهو من حيث انهُ متصوَّرٌ يمنع من وقوع الشركة بين كثيرين اذ يحصل من تعقل كل

واحدٍ منهم اثرٌ متجدّد. مثلاً اذا راينا زيدًا ولاحظناهُ مع مشخِّصاتهِ يحصل منهُ في اذهاننا الصورة الانسانية المتصفة باللواحق واذا راينا عتيبةُ عمرًا ولاحظناهُ ايضًا مع مشخِّصاتهِ يحصل منهُ صورةٌ اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا * وانما قسم المفرد الى الكلّي والجزئي دون المؤلَّف لان كون المؤلَّف كليًّا اوجزئيًّا انما يكون باعتبار كون اجزائهِ كليّةً او جزئيّةً او نقول قسمة المفرد اليهما لاتنافي قسمة المؤلَّف اليهما. وقدَّم الكلي على الجزئي لان الكلي جزءٌ للجزئي غالبًا كالانسان فانهُ جزءٌ لزيدٍ الجزئي لان الانسان هو الحيوان الناطق وزيدًا هو الحيوان الناطق مع التشخُّص فالجزئيُّ كلٌّ لكون الكلي جزءًا منهُ على تقدير كونهِ مركبًّا. ولان الكلي مادَّة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئي * واعلم ان الجزئي يُطلَق بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمَّى جزئيًّا

حقيقياً لان جزئيتهُ بالنظر الى حقيقتهِ المانعة من الشركة وبازائهِ الكليُّ الحقيقي. وعلى كلّ اخصَّ تحت اعمَّ كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمَّى جزئياً اضافياً لان جزئيتهُ بالاضافة الى شيءٍ آخر وبازائهِ الكليُّ الاضافي * ولما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي ابتدأَ بالكلي فقال (و) اللفظ المفرد (الكلي إمَّا ذاتيٌّ وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياتهِ كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان كلّيٌّ ذاتيٌّ داخل في حقيقة الانسان لكونهِ مركَّباً من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس والبقر والبغل وغيرها من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان * اعلم ان الكلي الذاتي يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما ما يكون داخلاً في حقيقة جزئياتهِ وثانيهما ما لا يكون خارجاً عنها. والمراد من الدخول ههنا هو المعنى الثاني لتدخل نفس الماهية في الكلي

الذاتي وان حُمِل على المعنى الاول لم يصحّ بعد ذلك
تقسيم الكلي الذاتي الى الجنس والنوع والفصل. فان
النوع على المعنى الاول ليس بذاتي لانهُ تمام حقيقة
الجزئيات فيلزم منهُ دخول الشيءِ في نفسهِ وهو
محال واما على المعنى الثاني فتكون نفس الحقيقة
داخلة فيهِ لانهُ كما يصدق على جزءي الحقيقة الاعمّ
والمساوي اعني الجنس والفصل انهما غير خارجين
عنها كذلك يصدق على نفس الحقيقة انها غير خارجة
عنها والاَّ يلزم كون الشيء غير نفسهِ وهو محال. فان
قلت حقيقة النوع عين الذات فكيف يكون ذاتيًا
اي منسوبًا الى الذات والنسبة تقتضي التغاير بين
المنسوب والمنسوب اليهِ والشيء لا يغاير نفسهُ.
قلت اطلاق الذاتي عليهِ اصطلاحيٌّ لان الذاتي
الاصطلاحي هو الذي ليس بعَرَضي وعلى هذا لا يلزم
كون الشيء منسوبًا الى نفسهِ * (واما عَرَضيٌّ وهو

الذي يخالفهُ) اي لا يدخل في حقيقةِ جزئياتهِ بان يكون خارجاً عنها (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) فانهُ لا يدخل في حقيقة جزئيات الانسان التي هي زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ. فان قلت ان الحكم على الناطق بانهُ داخل في حقيقة الانسان وعلى الضاحك بانهُ خارج عنها تحكُّم لكونهما متساويَين في اختصاصهما بالانسان . قلت ههنا قاعدة وهي ان نوعًا ما اذا كان لهُ خواص مرتبة كالناطق والمتعجِّب والضاحك فاقدمها يُعتبَر ذاتياً والناطق اقدم الخواص لان اختصاص الناطق بالانسان اقوى من اختصاص الضاحك بهِ اذ اختصاص الضحك تابع ومتفرع على اختصاص النطق بهِ بناءً على ان الانسان ما لم يتَّصف بالادراك مطلقاً وهو النطق لم يتَّصف بالانفعال عند ادراك الامور الغريبة وهو الضحك * (والذاتي) قد سبق بيان ما هو المراد منهُ

وهو ينحصر في ثلاثة اقسام جنس ونوع وفصل لانهُ إمَّا مَقُولٌ في جواب ما هو بحسب الشركة فقط وهو الجنس او في جواب ما هو بحسب الشركة والخُصوصيَّة معًا وهو النوع او مقول في جواب ايُّ شيءٍ هو في ذاتهِ وهو الفصل. ولذا قال (إمَّا مقولٌ في جواب ما هو) اي في جواب السؤَال بما هو (بحسب الشركة المحضة) اي لا الخصوصية ايضًا (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) اي بالنسبة الى الافراد المختلفة الحقيقة فانهُ اذا سُئل عنهما بما هما كان الحيوان جوابًا عنهما لان السؤَال بما هما عن هذين الشيئين طلبٌ لتمام الماهية المشتركة بينهما وتمام الماهية المشتركة بينهما هو الحيوان فقط. فاذا أُفرِد كلٌّ واحدٍ منهما في السؤَال لم يصحَّ الحيوان ان يقع جوابًا عن كل واحدٍ منهما لان السؤَال بما هو عن شيءٍ واحد طلبٌ لتمام الماهية المختصَّة بهِ وليس

الحيوان كذلك بل هو جزءٌ من تمام ماهية كل واحدٍ منهما فيكون الجواب في السؤَال عن الانسان وحدهُ هو الحيوان الناطق وعن الفرس وحدهُ هو الحيوان الصاهل لكونهما تمام ماهية كل واحدٍ منهما. (وهو) اي ذلك المقول (الجنس) قدَّمهُ على النوعِ لانهُ جزءُ النوع والجزءُ مقدَّمٌ على الكل. (ويُرسَم) الجنس (بانهُ كليٌّ مقولٌ على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو). قولهُ كليٌّ جنسٌ للجنس شاملٌ لسائر الكليات. وقولهُ مقول انما ذُكِر ليتعلق بهِ قولهُ على كثيرين. وقولهُ على كثيرين انما ذُكر ليُوصَف بقولهِ مختلفين بالحقائق. وبقولهِ مختلفين بالحقائق خرج النوع وخاصتَّهُ والفصل القريب. وبقولهِ في جواب ماهو خرج الفصل البعيد والعَرَض العامُّ وخاصةَّ الجنس * واعلم ان الجنس إمَّا عالٍ وهو الذي تحتهُ جنس وليس فوقهُ جنس

كالجوهر على القول بجنسيَّتهِ . واما متوسطٌ وهو الذي فوقهُ وتحتهُ جنسٌ كالجسم . واما سافل وهو الذي فوقهُ جنس وليس تحتهُ جنس كالحيوان لان ما تحتهُ انواعٌ لا اجناسٌ . واما منفرد وهو الذي ليس فوقهُ جنس وليس تحتهُ جنس . قالوا ولم يوجد لهُ مثال * (وإِمَّا مقولٌ في جواب ما هو بحسب الشركة والخُصوصيَّة معاً كالانسان بالنسبة الى زيدٍ وعمرٍو) وغيرهما من الافراد الشخصية فانهُ اذا سُئِل عن زيدٍ وعمرٍو بما هما كان الجواب الانسان لان السائل طلب الماهيَّة المشتركة بينهما والماهية المشتركة بينهما الانسان فيكون جوابًا عنهما . واذا أُفرِد الأفراد بان سُئِل عن زيدٍ فقط او عمرٍو فقط كان الجواب ايضاً الانسان لان السؤَال عن الافراد على سبيل الانفراد طلبٌ للماهية المختصة بكل واحدٍ والماهية المختصة بكل واحدٍ هي الانسان فقط . فعُلِم منهُ ان

النوع يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصيّة معاً وان افراد النوع منحصرة في الجزئيات الحقيقية. (وهو) اي ذلك المقول (النوع ويُرسَم بانهُ كليٌّ مقولٌ على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو). فذكر الكليّ والمقول على كثيرين كما مرّ. وقولهُ مختلفين بالعدد دون الحقيقة احترازٌ عن الجنس وخاصتّهِ والعَرَض العامّ والفصل البعيد. وقولهُ في جواب ما هو احترازٌ عن الفصل القريب وخاصّة النوع فانهما مقولان في جواب ايُّ شيءٍ هو في ذاتهِ او في عَرَضهِ * واعلم ان النوع قسمان إضافيٌّ وهو المندرج تحت جنس وحقيقيٌّ وهو ما ليس تحتهُ نوع فبينهما عموم وخصوص من وجهٍ يجتمعان في نحو الانسان فانهُ نوعٌ اضافي لاندراجهِ تحت جنس وهو الحيوان وحقيقي اذ ليس تحتهُ نوع. وينفرد الاضافي في نحو

الحيوان فان فوقهُ جنساً وهو الجسم وتحتهُ نوعًا وهو الانسان . و ينفرد الحقيقي في الماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسيّة الجوهر * ولما فرغ من القسم الاول والثاني للذاتي شرع في القسم الثالث منهُ فقال (وإمَّا غير مقولٍ في جواب ماهو بل مقول في جواب ايُّ شيءٍ هو في ذاتهِ) اي حقيقتهِ * ههنا قاعدة لا بُدَّ من معرفتها وهي ان السؤَال بأَيُّ شيءٍ هو على ثلاثة اقسام احدها ان لا يزاد على ايُّ شيءٍ هو قيدٌ . وثانيها ان يزاد عليهِ قيدٌ وهو في ذاتهِ . وثالثها ان يزاد عليهِ قيدٌ وهو في عرَضهِ . فان كان الاول كان السؤَال عن المميز المُطلَق فيكون الجواب بما يميزهُ في الجملة سواءٌ كان فصلاً قريبًا او بعيدًا او خاصةً كما اذا سئل عن الانسان بايُّ شيءٍ هو فيصحُّ ان يقال في جوابهِ انهُ ناطقٌ او حسَّاس او ضاحك فان كلاًّ منها يميزهُ عن غيرهِ في الجملة . وان

كان الثاني كان السؤَال عن المميز الذاتي فيكون الجواب بالفصل القريب وحدهُ لان المميز الذاتي هو الفصل القريب لا غير كما اذا سئِل عنهُ بأَيّ شيءٍ هو في ذاتهِ فيصحُّ في الجواب ان يقال انهُ ناطقٌ ولا يصحُّ ان يقال انهُ ضاحكٌ او حسَّاس. وان كان الثالث كان السؤَال عن المميز العرضي فيكون الجواب بالخاصّة وحدها كما اذا سئِل عنهُ بايّ شيءٍ هو في عَرَضهِ فالجواب عنهُ الضاحك * ولما كان في قولهِ بل مقول في جواب ايّ شيءٍ هو في ذاتهِ نوع خفاءٍ فسَّرهُ بقولهِ (وهو الذي يميز الشيء عما يشاركهُ في الجنس). وانما قيَّدهُ بقولهِ في الجنس بناءً على ان كل ماهيةٍ لها فصلٌ فلها جنسٌ البتة (كالناطق بالنسبة الى الانسان) فان الناطق يميز الانسان عما يشاركهُ في الحيوان كالفرس والبغل والبقر وغيرها فاذا سئِل بايّ شيءٍ هو في ذاتهِ كان الجواب الناطق.

(وهو الفصل) . وهو إمَّا قريب ان ميَّز الشيء عما يشاركهُ في الجنس القريب واما بعيد ان ميزهُ في الجملة عما يشاركهُ في الجنس البعيد. (ويُرسَم) اي الفصل (بانهُ كلّيٌّ يقال على الشيء في جواب ايُّ شيء هو في ذاتهِ). فقولهُ كلي جنس يشمل الكليات. وقولهُ يقال على الشيء في جواب اي شيء هو يُخرج الجنس والنوع والعَرَض العامَّ لان الاوَّلين يُقالان في جواب ما هو لا في جواب اي شيء هو والثالث لا يقال في الجواب اصلاً . وقولهُ في ذاتهِ اي في جوهرهِ يُخرِج الخاصةَ لانها وان كانت مميزةً للشيء لا تميزهُ في ذاتهِ بل في عَرَضهِ. وانما قال على الشيء ولم يَقُل على كثيرين كما قال في سائر تعريفات الكليات ليشمل فصل النوع الذي ينحصر في شخص واحد بحسب الخارج كالشمس * (واما العَرَضي فإمَّا ان يمتنع انفكاكهُ عن الماهيَّة) سواءٌ امتنع انفكاكهُ

عن الماهية من حيث هي هي بأَن يمتنع انفكاكهُ عنها في الذهن والخارج معًا كالفرديَّة للثلاثة ويسمَّى هذا لازم الماهية او عن الماهية الموجودة بان يمتنع انفكاكهُ عنها باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن كالسواد للحَبشيّ فان السواد ليس بلازم لماهية الحَبشيّ من حيث هي هي والاَّ لكان كل انسان اسود بل هو لازم لوجودهِ ويسمَّى هذا لازم الوجود (وهو العرض اللازم. اولا يمتنع) انفكاكهُ عنها بل تمكن مفارقتهُ لها (وهو العرض المفارق). وهو على قسمين الاول ما تكون مفارقتهُ بالفعل إمَّا يسيرة كمفارقة القيام عن القائم او عسيرة كمفارقة العشق عن العاشق. والثاني ما تكون مفارقتهُ بالامكان لا بالفعل كمفارقة حركة الافلاك فانها لا تنفكُّ عن الفلك بالفعل مع انها ممكنة الانفكاك عنهُ. (وكل واحدٍ منهما) اي من العرض اللازم والعرض

المفارق (إمّا ان يختصّ بحقيقةٍ واحدة وهو الخاصّة) وهي ثلاثة اقسام احدها ما يُوجَد في جميع افراد ذي الخاصَّة مع امتناع انفكاكهِ عنها ويسمّى هذا خاصةً شاملة لازمة (كالضاحك بالقوة) بالنسبة الى جميع افراد الانسان فان الضحك بالقوّة يوجد في جميع افراد الانسان مع امتناع انفكاكهِ عنها . (و) ثانيها ما يوجد في جميع افراد ذي الخاصةّ لكن يجوز انفكاكهُ عن كل واحدٍ ويسمّى هذا خاصةً شاملة غير لازمة كالضاحك (بالفعل للانسان) فانهُ يوجد فيهِ في وقتٍ دون وقت . وثالثها ما لا يوجد في جميع افراد ذي الخاصةّ بل يوجد في بعضها ويسمّى هذا خاصةً غير شاملة كالكاتب بالفعل بالنسبة الى افراد الانسان فانهُ يوجد في بعض افراد الانسان دون بعضها . (وتُرسَم) اي الخاصةّ (بانها كليةٌ تقال على ما تحت حقيقةٍ واحدة فقط) يخرج الجنس

والعرض العام (قولاً عَرَضياً) يخرج النوع والفصل. (واما ان يعمَّ) كلُّ واحدٍ من اللازم والمفارق (حقائقَ فوق) حقيقةٍ (واحدة وهو العرض العام). فاللازم منهُ (كالمتنفس بالقوة) فانهُ عرضٌ لازم لا ينفكُّ عن ماهية الحيوان غير مختصٍّ بحقيقة واحدة. (و) المفارق منهُ كالمتنفس (بالفعل) فانهُ عرضٌ مفارق ينفكُّ عن ماهية الحيوان غير مختصٍّ بحقيقةٍ واحدة. وقولهُ (للانسان وغيرهِ من الحيوان) متعلّقٌ بالمثالين وبيانٌ لعمومها. (ويُرسَم) اي العرض العام (بانهُ كليٌّ يقال على ما تحت حقائق مختلفة) خرج غير الجنس والفصل البعيد وخرجا بقولهِ (قولاً عَرَضياً). وانما كانت تعريفات هذه الكليات رسوماً لان المقولية عارضة فيها والتعريف بالعارض لا يكون الا رسماً *

ولما فرغ من مبادئ التصورات وهي الكليات

الخمس شرع في مقاصدها فقال (القول الشارح *)
اي مما يجب استحضاره القول الشارح ويرادفه
المعرِّف . يسمى بالقول لكونهِ مركبًا . ويسمى شارحًا
لشرحهِ الماهيَّة إمَّا بان يكون تصوُّره سببًا لاكتساب
تصوُّر الماهية بكنهها وهو الحدُّ او بان يكون تصوُّره
سببًا لاكتساب تصوُّرها بوجهٍ يميزها عما عداها وهو
الرسم . وبهذا عُلِم ان القول الشارح اما حدٌّ او رسم .
فعرَّف الحدَّ بقولهِ (الحدُّ قولٌ دالٌّ على ماهيَّة
الشيء) اي حقيقتهِ الذاتيَّة * قيل لم يَجُزْ تعريف
المعرِّف لئلا يتسلسل . وأُجيب بأنَّ التسلسل غير
لازم لان المعرِّف من حيث هو غير محتاج الى
معرِّفٍ آخر اما لبداهة اجزائهِ او لكونهِ معلومًا
بالكسب وبان التسلسل ههنا في الامور الاعتبارية
والتسلسل فيها ليس بمحال لانهُ ينقطع بانقطاع
اعتبار المعتبر * (و) المعرِّف منحصر في اربعة أقسام لانهُ

إِمَّا بمجرَّد الذاتيات او لا فان كان بمجرَّد الذاتيات فإِمَّا
ان يكون بجميعها وهو الحدُّ التامُّ او ببعضها وهو
الحدُّ الناقص . وان لم يكن بمجرد الذاتيات فإِمَّا
ان يكون ببعضها مقيدًا بخاصةٍ لازمة وهو الرسم
التامُّ او بغير ذلك وهو الرسم الناقص . فالحدُّ
التام (هو الذي يتركَّب من جنس الشيءِ
وفصلهِ القريبين) فالجنس القريب للشيءِ هو الذي
لا يكون بينهُ وبينهُ جنسٌ آخر والفصل القريب
للشيءِ هو الذي لا يكون بينهُ وبينهُ فصلٌ آخر
(كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان) فانك اذا
قلت ما الانسان يقال هو الحيوان الناطق (وهو الحدُّ
التام.) أَمَّا تسميتهُ حدًّا فلأَنَّ الحدَّ في اللغة المنع
وهو لاشتمالهِ على جميع الذاتيات مانعٌ من دخول
الاغيار الاجنبية فيهِ . واما تسميتهُ تامًّا فلكون
الذاتيات مذكورةً بتمامها فيهِ . ويُعتبَر في الحدّ التام

تقديم الجنس على الفصل لانهُ مفسرٌ للجنس ومفسرّ
الشيء متأخرٌ عنهُ . (والحدُّ الناقص هو الذي
يتركَّب من جنس الشيء البعيد وفصلهِ القريب)
فالجنس البعيد للشيء هو الذي يكون بينهُ وبينهُ
اجناسٌ أُخَر (كالجسم الناطق بالنسبة الى
الانسان .) أمَّا كونهُ حدًّا فلِما مرَّ واما كونهُ ناقصاً
فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيهِ . (والرسم التام هو
الذي يتركَّب من جنس الشيء القريب وخاصةٍ
من خواصّهِ اللازمة لهُ كالحيوان الضاحك في
تعريف الانسان .) اما كونهُ رسماً فلِأنَّ رسم الدار
أَثَرها ولما كان هذا التعريف تعريفاً بالخاصَّة
اللازمة الخارجة التي هي من آثار الشيء كان تعريفاً
بالأثر. واما كونهُ تاماً فلكونهِ مشابهاً للحدّ التام من
جهة انهُ وُضع في كل واحدٍ منهما الجنس القريب
المقيَّد بامرٍ مخصِّص . وانما قيّد الخواصَّ باللازمة

لامتناع التعريف بالخاصَّة المفارقة لكونها اخصَّ من ذي الخاصَّة والتعريف بالاخصّ غير جائز. (والرسم الناقص هو الذي يتركَّب من عَرَضيَّاتٍ تختصُّ جملتها بحقيقةٍ واحدة كقولنا في تعريف الانسان انهُ ماشٍ على قدميهِ) يخرج الماشي على الاقدام الاربع كالفرس والبقر. (عريض الاظفار) يخرج ما ليس بعريض الاظفار كالطير. (باديِ البَشرة) يخرج ما هو مستور البشرة بالشعر. (مستقيم القامة) يخرج ما هو منحني القامة كالابل والبقر. فلما قال (ضحَّاكٌ بالطبع) اختصَّ الجميع بالانسان وخرج غيرهُ لان جملة هذه الامور العرضية لا تجتمع الَّا فيهِ بخلاف كل واحدٍ منها لوجود البعض منها في غيرهِ ايضًا فان الماشي على القدمين يوجد ايضًا في الطير وعريض الاظفار يوجد في نحو الفرس وبادي البشرة يوجد في نحو الحيَّة والسمك ومستقيم القامة

يوجد في الاشجار واما الضحّاك بالطبع ففي وجودهِ في غير الانسان خلافٌ لكن الأَولى انهُ لا يوجد. أمّا كونهُ رسماً فلِما مرَّ واما كونهُ ناقصاً فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيهِ حتى تحقّق مشابهتهُ للحدّ التام كتحققها بين الرسم التامّ والحدّ التامّ * ولما فرغ من التصوُّرات ومبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات فقدَّم مبادئَها وهي مباحث القضايا واحكامها فقال (القضايا *) اي مما يجب استحضارهُ القضايا وهي جمع قضيةَ ويعبَّر عنها بالخبر. (القضيةَ قولٌ يصحُّ ان يقال لقائلهِ انهُ صادقٌ فيهِ او كاذبٌ.) والقول هو المركَّب ملفوظًا او معقولاً فهو جنس وباقي القيود فصلٌ يُخرِج المركَّبات الانشائية سواءٌ كانت طلبيةً كالامر والنهي والنداء او غير طلبيةٍ كالقَسَم وافعال المدح والذمّ وصيَغ العقود كبعت واشتريت فانها ليست بقضايا بل هي من قبيل التصوُّرات الساذجة

عند ارباب هذا الفن . وكذا يُخرج المركَّبات التقييدية مثل الحيوان الناطق والاضافيةَ مثل غلام زيدٍ وغيرها من نحو خمسة عشر لان صدق القول مطابقة حكمهِ للواقع وان لم يكن مطابقًا للاعتقاد على مذهب الجمهور او لاعتقاد المُخبِر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام او لهما جميعًا على مذهب الجاحظ وكَذِبهُ عدم مطابقتهِ للواقع او للاعتقاد او لهما معًا . ولا حكم في الانشائيات والتقييديات والاضافيَّات لان الحكم هو أداءٌ للواقع في نفس الامر من طرَفَي النسبة وهما الثبوت والوقوع كما في الموجبة والانتفاءُ واللاوقوع كما في السالبة ولا أداءَ في الانشائيات والتقييديات والاضافيات * ولما فرغ من تعريف القضيَّة شرع في تقسيماتها فقال (وهي) اي القضيَّة تنقسم اولاً باعتبار الطرفين الى قسمين فهي (اما حمليَّة) وهي التي يكون طرَفاها اعني المحكوم عليهِ

والمحكوم بهِ مُفرَدَين بالفعل او بالقوَّة موجِبةً كانت (كقولنا زيدٌ كاتبٌ) اوسالبةً كقولنا زيدٌ ليس بكاتبٍ. وتسميتها حمليَّة باعتبار طرَفيها الاخير الاَّ ان الموجبة هي الحملية في الحقيقة لتحقق معنى الحمل فيها واما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرًا ما تسمَّى الأعدام باسم الملكات اتساعًا. (واماشرطيَّة) وهي التي لايكون طرفاها مُفردَين. وهي إمَّا (متَّصلة) وهي التي يُحكَم فيها بصدق قضيةٍ او لا صدقها على تقدير صدق قضيَّةٍ اخرى. فان كان الاول فالقضيَّة شرطية متصلة موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ) فانهُ حكِم فيها بصدق قضيَّة النهارُ موجودٌ على تقدير صدق قضيــة الشمسُ طالعةٌ. وان كان الثاني فالقضية شرطيَّة متصلة سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعةً فالليل موجودٌ فانهُ حُكم فيها بسلب صدق قضية الليلُ

موجودٌ على تقدير صدق قضية الشمس طالعةٌ. (واما شرطيَّةٌ منفصلة) وهي التي يُحكَم فيها بالتنافي بين القضيتين. فان كان الحكم بالتنافي بينهما ايجاباً فمنفصلةٌ مُوجِبة (كقولنا العدد إِمَّا زوجٌ وإِمَّا فردٌ) فانهُ حُكِم فيها بان كون العدد زوجاً ينافي كونهُ فرداً. وان كان سلباً فمنفصلةٌ سالبة كقولنا ليس إِمَّا ان يكون هذا اسود او كاتباً فانهُ حُكِم فيها بسلب المنافاة بين كونهِ اسود وكونهِ كاتباً. وتسمية المتَّصلة بالشرطيَّة ظاهرة لاشتمالها على أَداة الشرط. واما تسمية المنفصلة بها فلمشابهتها المتَّصلة من حيث انها مركَّبة من القضيتين فيكون معنى الشرطيَّة في المتَّصلة حقيقةً وفي المنفصلة مجازاً. (والجزءُ الاول) اي المحكوم عليهِ (من) القضيَّة (الحملية يسمَّي موضوعاً) لانهُ انما وُضع لأَن يُحكَم عليهِ بشيءٍ وهو المحكوم بهِ (و) الجزءُ (الثاني) اي المحكوم بهِ يسمَّى (محمولاً) لانهُ انما وُضِعَ

لأَن يُحمل على شيءٍ وهو الموضوع . وللحملية جزءٌ آخَر وهو النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع وتسمى نسبةً حكميَّة ولم يذكرها المصنِّف لانهُ يريد ان يبين اسم ما سبق ذكرهُ في تقسيم القضية الى الحملية والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين . (والجزءُ الاول من) القضية (الشرطية) سواءٌ كانت متصلة او منفصلة (يسمَّى مقدَّماً) لتقدُّمهِ في الذكر طبعاً وان تأَخَّر وضعاً في نحو قولنا النهار موجودٌ كلما كانت الشمس طالعةً (و) الجزءُ (الثاني) منها يسمَّى (تالياً) اي تابعاً لوقوعهِ بعد الاول * (والقضية) تنقسم ثانياً الى قسمين لانها (إمَّا موُجبةٌ) ان كان الحكم فيها بالايقاع (كقولنا زيدٌ كاتبٌ واما سالبةٌ) ان كان الحكم فيها بالانتزاع (كقولنا زيدٌ ليس بكاتبٍ .) ثم ان الموجبة اما محصَّلةٌ او معدولة لان القضية الموجبة لا تخلو اما ان

يكون فيها حرف السلب وهي المحصَّلة وتسمَّى وجودية ايضاً مثل زيدٌ كاتبٌ او يكون فيها حرف السلب الذي يكون جزءًا من احد طَرَفَيها وهي المعدولة. وانما سُمّيت معدولة لان حرف السلب عُدِل بهِ عن اصل مدلولهِ وهو السلب وجُعِلَ حكمهُ حكم مابعدهُ. فان كان حرف السلب جزءًا من الموضوع تسمَّى معدولة الموضوع مثل قولنا اللاحيُّ جمادٌ. وان كان جزءًا من المحمول تسمَّى معدولة المحمول مثل قولنا الحيُّ لاجمادٌ. وان كان جزءًا من كلٍّ منهما معاً تسمَّى معدولة الطرفين مثل قولنا اللاحيُّ لاعالمٌ. فالمحصَّلة هي ما لاعدول فيها اصلاً ولاتكون الاَّ محصَّلة الطرفين والمعدولة هي ما فيها عدولٌ سواءٌ كان في طَرَفَيها او في احدهما * والسالبة هي ما يكون فيها حرف السلب ولا يكون جزءًا منها اصلاً مثل زيدٌ ليس بكاتبٍ * (وكلٌّ واحدةٍ منهما) اي من

الموجبة والسالبة (اما مخصوصة) وهي التي كان الموضوع فيها شخصاً معيناً. وهي اما موجبة او سالبة (كما ذكرنا) في مثاليهما من قولنا زيدٌ كاتبٌ وزيدٌ ليس بكاتبٍ. أَمَّا تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها ويقال لها شخصيَّةٌ ايضاً لكون موضوعها شخصاً معيَّناً. (و) ان لم يكن الموضوع فيها شخصاً معيَّناً فالقضية تسمَّى محصورة ومسوَّرة. وهي (إمَّا كلّيَّةٌ مسوَّرة) وهي التي يكون الحكم فيها على كل الافراد. وهو اما بالايجاب او بالسلب. فان كان بالايجاب فهي موجبة كلّيَّة مسوَّرة (كقولنا كلُّ انسانٍ كاتب) وسورها كلُّ. (و) ان كان بالسلب فهي سالبة كلّيَّة مسوَّرة كقولنا (لا شيء من الانسان بكاتبٍ) وسورها لا شيء ولا واحد. (واما جزئيَّة مسوَّرة) وهي التي يكون الحكم فيها على بعض الافراد وهو ايضاً اما بالايجاب او بالسلب. فان كان

بالايجاب فهي موجبةٌ جزئيَّة مسوَّرة (كقولنا بعض الانسان كاتبٌ) وسورها بعض وواحد . (و) ان كان بالسلب فهي سالبة جزئيَّة مسوَّرة كقولنا (بعض الانسان ليس بكاتبٍ) وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس. والسور مأْخوذٌ من سور البلد لانهُ يحصر افراد الموضوع ويحيط بها كما يحيط السور بالبلد * هذا في الحمليات واما في الشرطيات فخصوصها وحصرها واهمالها بتعين الازمان والأَوضاع وبحصرها واهمالها لان الازمنة والاوضاع في الشرطيات بمنزلة الأَفراد في الحمليات فكما ان الحكم فيها ان كان على فردٍ معيَّن فهي مخصوصة فكذلك الشرطيات ان كان الحكم فيها بالاتصال والانفصال على الوضع المعيَّن فهي مخصوصة كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتك. والاَّ فان بيَّن كميَّة الحكم بانهُ على جميع الاوضاع او على بعضها

فهي مسورة وإلاَّ فمهملة. وسور الموجبة الكليَّة في المتَّصلة كلما ومهما ومتى كقولنا كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ. وفي المنفصلة دائمًا كقولنا دائمًا إمَّا أَن يكون العدد زوجًا او فردًا. وسور السالبة الكليَّة فيهما ليس البتة كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعةً فالليل موجودٌ وليس البتة إمَّا ان يكون العدد زوجًا او فردًا. وسور الموجبة الجزئيَّة فيهما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعةً كان النهار موجودًا وقد يكون إمَّا ان يكون العدد زوجًا او فردًا. وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعةً كان الليل موجودًا وقد لا يكون اما ان يكون العدد زوجًا او فردًا. ويكون بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلّي نحو ليس كلما وليس مهما وليس متى في المتَّصلة وليس دائمًا في المنفصلة. وأَمَّا المهملة

فيُطلَق فيها لفظ لو واذا وإِن في المتصلة نحو اذا كانت اولو كانت او ان كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً . ويُطلَق لفظ إِمَّا في المنفصلة نحو إِمَّا ان يكون العدد زوجاً او فرداً ✲ (واما ان لا تكون) كلٌّ من الموجبة والسالبة (كذلك) اي لا مخصوصة ولا كليَّةً ولا جزئيَّةً (وتسمَّى مهملة) لاهمال بيان كميَّة الأَفراد التي حُكِم عليها بترك أَداة السور (كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتبٌ و) في السالبة (الانسان ليس بكاتب .) وهاتان القضيتان انما تكونان مهملتين عند من لا يجعل لام الاستغراق في حكم أَداة السور او حيث لا تكون للاستغراق . واعلم ان المهملة في قوة الجزئية لانها تصلح لان تكون كليَّةً وجزئيَّةً وعلى التقديرين الجزئية متحققة . والشخصيَّة في حكم الكليَّة ولهذا اعتُبِرَت في كُبرَى الشكل الاول نحو هذا زيدٌ وزيدٌ انسان ✲ فعُلِم مما سبق ان في

القضايا مخصوصتين موجبةً وسالبة. ومحصوراتٍ اربع موجبةً وسالبة كليّةً وجزئيّةً. ومهملتين موجبة وسالبة * ولما فرغ من تقسيمات الحمليّة شرع في تقسيمات الشرطية فقال (والمتّصلة إمّا لزومية) وهي التي حُكِم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدَّم لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي ما بسببهِ يستلزم المقدَّمُ التاليَ كالعِلّيّة والتضايُف. أمّا العِلّية فبأن يكون المقدَّم علّةً للتالي (كقولنا ان كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ) فان طلوع الشمس علّةٌ لوجود النهار. او بان يكون التالي علّةً للمقدَّم كقولنا ان كان النهار موجوداً فالشمس طالعةٌ فان المقدَّم في هذه الشرطية معلول للتالي. او بان يكونا معلولَي علّةٍ واحدة كقولنا ان كان النهار موجوداً فالعالَم مضيءٌ فان كل واحدٍ من وجود النهار واضاءة العالم معلولٌ لطلوع الشمس . واما

التضايف فبأن يكون المقدَّم والتالي بحيث يكون تعقُّل احدهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان زيدٌ ابًا لعمرٍو فعمرٌو ابنهُ فان تعقُّل كل واحدةٍ من الأُبوَّة والبنوَّة بالقياس الى تعقل الاخرى * (وإمَّا اتّفاقيةَّ) وهي التي حُكِم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدَّم لا لعلاقةٍ توجِب ذلك بل بمجرَّد صدقهما (كقولنا ان كان الانسان ناطقًا فالحمار ناهقٌ) فانهُ لا علاقة بين ناطقيَّة الانسان وناهقيَّة الحمار لتجويز العقل كلَّ واحدةٍ منهما بدون الاخرى بل انما توافقتا على الصدق . فتكون تسمية المتَّصلة الاولى باللزومية لاشتمالها على علاقة اللزوم وتسمية الثانية بالاتفاقية لعدم اشتمالها على تلك العلاقة بل على مجرَّد الاتفاق * هذا تقسيم الشرطيَّة المتَّصلة (و) اما الشرطيــة (المنفصلة) فهي تنقسم الى ثلاثة اقسام حقيقيَّة ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلوّ فقط . لان الحكم في القضية

بالتنافي بين جزءيها (إمّا) في الصدق والكذب معاً فالقضيَّة حينئذٍ منفصلة (حقيقية كقولنا العدد اما زوجٌ واما فرد) فانهما لا يصدقان معاً لامتناع اجتماع الزوج والفرد على عددٍ واحد ولا يكذبان معاً لامتناع ارتفاعهما عنهُ معاً. هذه موجبتها. وسالبتها برفع التنافي في الصدق والكذب معاً كقولنا ليس البتة إمّا ان يكون هذا الانسان كاتباً او تركيًا فانهما يصدقان ويكذبان معاً. (وهي) اي المنفصلة الحقيقية (مانعة الجمع و) مانعة (الخلوّ معاً) اي مركَّبةٌ منهما. وانما سُمّيت حقيقية لان التنافي بين جزءيها اشدُّ من التنافي بين جزءي مانعة الجمع ومانعة الخلوّ لانهُ يوجد التنافي بين جزءيها في الصدق والكذب معاً وهذا ليس الاّ حقيقة الانفصال *

(وإمّا) في الصدق فقط فيقال للقضيَّة (مانعة الجمع فقط) اي دون الخلوّ (كقولنا هذا الشيء اما حجرٌ

او شجرٌ) فانهما لا يصدقان لان بينهما معاندةً وقد يكذبان بان يكون انسانًا . هذه موجبتها . وسالبتها برفع العناد في الصدق فقط نحو ليس البتة إمَّا ان يكون هذا الشيء لا شجرًا ولا حجرًا فانهما يصدقان ولا يكذبان والا لكان حجرًا وشجرًا معًا . وانما سُمّيت مانعة الجمع لاشتمالها علي منع الجمع بين جزءيها في الصدق * (وإمَّا) في الكذب فقط فيقال للقضية (مانعة الخلوّ فقط) اي دون الجمع (كقولنا زيدٌ إمَّا ان يكون في البحر واما ان لا يَغرَق) فانهُ حُكِم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وبين ان يغرق لا بين ان يكون في البحر وبين ان لا يغرق لان هذا جائزٌ فالكون في البحر مع عدم الغرق يصدقان ولا يكذبان والاَّ لغرق في البر . هذه موجبتها . وسالبتها برفع العناد في الكذب فقط نحو ليس البتة اما ان لا يكون زيدٌ في البحر واما ان يغرق

فان عدم الكون في البحر مع الغرق يكذبان ولا يصدقان . ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيهِ عادةً لا البحر نفسهُ فلا يتوهَّم اجتماع الطرفين في الكذب بان يكون في البئر او الحوض ويغرق * (وقد تكون المنفصلات) الثلاث اي كل واحدة منها كما تكون ذات جزءَين كما مرَّ من الامثله تكون (ذات اجزاءٍ) ثلاثة او اكثر . واشار بتصدير لفظة قد الى تقليل هذا الحكم . فالمنفصلة الحقيقيَّة التي هي ذات اجزاءٍ ثلاثة (كقولنا العدد إمَّا زائدٌ او ناقصٌ او مُساوٍ) فان هذه الاجزاء الثلاثة لا تجتمع على عددٍ واحد لا في الصدق ولا في الكذب . والمراد بكون العدد زائداً او ناقصاً او مساوياً كون كسورهِ زائدة او ناقصة او مساوية فانهُ اذا اجتمعت كسورهُ التي تحتهُ فان زادت عليهِ يسمَّى زائداً كالاثني عشر فان كسورهُ وهي النصف والثُلث والربع والسدس

زائدة لان مجموعها خمسة عشر . وان نقصت عنهُ يسمَّى ناقصاً كالثمانية فان كسورها وهي النصف والربع والثمن ناقصةٌ عنها لانها سبعة . وان ساوتهُ يسمَّى مساوياً كالستة فان كسورها وهي النصف والثلث والسدس مساوية لها لانها ستةٌ ايضاً . وأمَّا مانعة الجمع التي هي ذات اجزاءٍ ثلاثة فكقولنا إمَّا ان يكون هذا الشيءُ شجرًا او حجرًا او حيوانًا فان هذه الاجزاءَ تجتمع كذبًا لجواز ان يكون شيئًا آخر . واما مانعة الخلوّ التي هي ذات اجزاءٍ ثلاثة فكقولنا إمَّا ان يكون هذا الشيءُ لا حجرًا ولا شجرًا ولا حيوانًا * والحقُّ ان المنفصلات لا تتركَّب من اكثر من جزءَين لانها متحقّقة بانفصالٍ واحد وهو لا يكون الاَّ بين شيئَين فعند زيادة الاجزاءِ يلزم تعدُّد المنفصلة . وذلك أمَّا في الحقيقية فلأَنَّ نحو قولنا العدد امَّا زائدٌ او ناقصٌ او

مساوٍ في تقدير العدد امّا زائدٌ او غيرهُ وغير الزائد امّا ناقصٌ او غيرهُ وهو المساوي فهي مؤلفة من حقيقيّتين . واما في غيرها فلأنَّ الانفصال يكون قد وقع بين جزءين ثمَّ تكرَّر بين كلٍّ من هذين الجزءين والجزء المزيد . فقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرًا او حجرًا او حيوانًا في تقدير اما ان يكون شجرًا او حجرًا واما ان يكون شجرًا او حيوانًا واما ان يكون حجرًا او حيوانًا وقس على ذلك في مانعة الخلوّ. فتكون كلُّ واحدةٍ من مانعة الجمع ومانعة الخلو مؤلَّفةً من ثلاث منفصلات ✲ ولما فرغ من بيان القضايا واقسامها شرع في احكامها فقال (التناقض ✲) اي ممَّا يجب استحضارهُ التناقض و (هو اختلاف القضيتين) يخرج اختلاف المفردين كالسماء والارض واختلاف مفرد وقضية كعمرٍو وزيدٌ قائمٌ (بالايجاب والسلب) يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال وبالكليَّة

والجزئيَّة وبالعدول والتحصيل وبالحمليَّة والشرطيَّة. (بحيث يقتضي) ذلك الاختلاف (لذاتِهِ) يخرج الاختلاف الذي يكون بالايجاب والسلب لكن لا يكون لذاتِهِ بل إمَّا بالواسطة كقولنا زيدٌ انسان زيدٌ ليس بناطق فان هذا الاختلاف بواسطة ان قولنا زيدٌ ليس بناطقٍ في قوَّة قولنا زيدٌ ليس بانسان او بان قولنا زيدٌ انسان في قوَّة قولنا زيدٌ ناطقٌ. وإمَّا بخصوص المادَّة كما في قولنا كلُّ فرسٍ حيوانٌ ولا شيءَ من الفرس بحيوان فهذا الاختلاف ليس لذاتِهِ وصورتِهِ بل بخصوص مادَّتِهِ لانَّا لو جعلنا الموضوع فيهما محمولاً لكذبتا جميعاً. (أَن تكون احداهما) اي احدى القضيتين (صادقةً والاخرى كاذبة كقولنا زيدٌ كاتبٌ زيدٌ ليس بكاتبٍ. ولا يتحقَّق ذلك) اي التناقض (الا بعد اتفاقهما) اي اتفاق القضيتين اللتين يقع بينهما التناقض سواءٌ كانتا مخصوصتين

او محصورتين (في) ثماني وَحَدات. الأُولى وَحْدة (الموضوع) اذ لو اختلفتا في هذه الوَحْدة نحو زيدٌ قائمٌ عمرٌو ليس بقائمٍ لم تتناقضا لجواز صدقهما او كذبهما معًا. (و) الثانية وَحْدة (المحمول) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيدٌ قائمٌ زيدٌ ليس بقاعدٍ لم تتناقضا. (و) الثالثة وحدة (الزمان) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيدٌ قائمٌ اي ليلاً زيدٌ ليس بقائمٍ اي نهارًا لم تتناقضا. (و) الرابعة وحدة (المكان) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيدٌ قائمٌ اي في الدار زيدٌ ليس بقائمٍ اي في السوق لم تتناقضا. (و) الخامسة وحدة (الاضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيدٌ أبٌ اي لعمرٍو زيدٌ ليس بأبٍ اي لبكرٍ لم تتناقضا. (و) السادسة وحدة (القوَّة والفعل) اذ لو اختلفتا فيهما بان تكون النسبة في احدهما بالقوَّة وفي الاخرى بالفعل نحو الخمر في الدَنّ مُسكِرٌ اي بالقوَّة الخمر في

الدَنّ ليس بمُسكرٍ اي بالفعل لم تتناقضا . (و) السابعة وحدة (الكلّ والجزء) اذ لو اختلفتا في الكل والجزء نحو الزنجيُّ أسوَد اي بعضهُ الزنجيُّ ليس بأسوَد اي كلهُ لم تتناقضا . (و) الثامنة وحدة (الشرط) اذ لو اختلفتا فيهِ نحو الجسم مفرّقٌ للبصر اي بشرط كونهِ ابيض الجسم ليس بمفرّقٍ للبصر اي بشرط كونهِ اسود لم يتحقَّق التناقض * اعلم ان اشتراط هذه الوحدات للتناقض انما هو مذهب قُدَماء المنطقيين واما المتأَخّرون فقد اكتفوا بوحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول بناءً على ان سائر الوحدات مندرجٌ تحتهما . واقتصر المحقّقون على وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردًا على ما ورد عليهِ الايجاب لانهُ متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية ومتى اتحدت اتحدت . فهذا المذهب اخصر واشمل والَّا فلا حصر فيما ذكروهُ

من الوحدات الثماني بل لا بُدَّ لتحقُّق التناقض ايضًا
من وحدة العلّة نحو النجّار عاملٌ اي للسلطان النجّار
ليس بعاملٍ اي لغيرهِ . والآلة نحو زيدٌ كاتبٌ اي
بالقلم الواسطيّ زيدٌ ليس بكاتبٍ اي بالقلم التركي.
والمفعول بهِ نحو زيدٌ ضاربٌ اي عمرًا زيدٌ ليس
بضاربٍ اي بكرًا. والمميز نحو عندي عشرون. اي
درهمًا ليس عندي عشرون اي دينارًا الى غير ذلك *
ولما كانت الشروط المقدَّم ذكرها تعمُّ المخصوصات
والمحصورات وكان للتناقض بين المحصورات شرطٌ
آخر وهو الاختلاف في الكميّة اراد ان يبيّنهُ فقال
(فنقيض الموجبة الكليَّة انما هو السالبة الجزئيَّة كقولنا
كلُّ انسانٍ حيوانٌ بعض الانسان ليس بحيوانٍ
ونقيض السالبة الكليَّة انما هو الموجبة الجزئيَّة كقولنا
لاشيء من الانسان بحيوانٍ بعض الانسان حيوانٌ.
فالمحصورات) والمراد المحصورتان اي اذا كانت

القضيتان المتناقضتان محصورتين (لا يتحقَّق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمّيَة) اي الكلية والجزئيَّة بان تكون الواحدة كلية والاخرى جزئيَّة. فان قلت لا اتحاد في الموضوع في الكليَّة والجزئيَّة لان الموضوع في الكليَّة جميع الافراد وفي الجزئيَّة بعض الافراد وحينئذٍ فلا يرد الايجاب والسلب على شيءٍ واحد فكيف يتحقَّق التناقض. قلت المراد بالموضوع ههنا الموضوع المذكور في القضيَّة لا ذات الموضوع وذلك ان الموضوع يُطلَق تارةً على ذات الموضوع والمحمول يُطلَق تارةً على مفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول حقيقةً وتارةً يُطلَقان على اللفظين الدالَّين عليهما وهما الموضوع والمحمول في الذكر وهو المراد ههنا. وانما لم يتحقَّق التناقض في المحصورات الا بعد اختلافهما في الكميَّة (لان الكليّتين قد تكذبان) في مادَّةٍ يكون الموضوع فيها اعمَّ من المحمول (كقولنا

كلُّ انسانٍ كاتبٌ ولا شيءَ من الانسان بكاتبٍ.
والجزئيتين قد تصدقان) فيما يكون الموضوع فيهِ
اعمَّ من المحمول ايضاً (كقولنا بعض الانسان كاتبٌ
بعض الانسان ليس بكاتبٍ *) وانما قيَّد الحكم
بلفظ قد المفيدة لجزئيَّة الحكم لان الكلّيتين والجزئيتين
قد تختلفان صدقاً وكذباً كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ
ولا شيءَ من الانسان بحيوان وكقولنا بعض الانسان
ناطقٌ وبعض الانسان ليس بناطقٍ فان صدق كل
واحدةٍ منهما يستلزم كذب الاخرى * واعلم ان المُهمَلَة في
قوَّة الجزئيَّة كما عرفت فحكمها في التناقض حكمها
فنقيض المُهمَلَة المُوجِبة انما هو السالبة الكلّيَّة كقولنا
الانسان كاتبٌ ولا شيءَ من الانسان بكاتبٍ ونقيض
المُهمَلَة السالبة انما هو الموجبة الكلّيَّة كقولنا الانسان
ليس بكاتب وكل انسانٍ كاتب * (العكس *) اي
ما يجب استحضارهُ من أَحكام القضايا العكس

و (هو ان يُصيِّر) بتشديد الياء اي يُجعَل (الموضوع) في الذكر (محمولاً و) يُجعَل (المحمول) في الذكر (موضوعاً). وانما قيَّدنا الموضوع والمحمول بقولنا في الذكر لئلا يَرِد ما قيل ان المعتبر في جانب الموضوع هو الذات وفي جانب المحمول هو الوصف وظاهرٌ ان الذات لا تصير وصفاً والوصف لا يصير ذاتاً . فان قيل هذا التعريف غير جامع لعكس الشرطيات فان عُنوانَي الموضوع والمحمول لا يُطلَقان على جزءيها قلنا ان المصنّف لم يقصد ان يبحث عن عكس الشرطيات إمَّا للاختصار او للعلم بهِ بالقياس الى عكس الحمليات فعرَّف العكس بحيث يوافق قصدهُ . (مع بقاء الايجاب والسلب بحالهِ) اي مع بقاء حكمها على حالهِ يعني ان كان الاصل موجباً كان العكس ايضاً موجباً وان كان الاصل سالباً كان العكس ايضاً سالباً . وانما اعتُبِر بقاؤُها لانهم تتبَّعوا القضايا فلم

يجدوها في الاكثر بعد الجعل المذكور صادقةً لازمةً للاصل الاّ حيث تكون موافقةً لهُ في الايجاب والسلب . (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحالهِ) اي ان كان الاصل صادقًا بأيّ وجهٍ كان كان العكس ايضًا صادقًا لانهُ لو لم يصدق عند صدق الاصل نحو قولنا كل حيوانٍ انسانٌ بالنسبة الى قولنا كل انسانٍ حيوانٌ او صَدَقَ لكن لا بطريق اللزوم بل بطريق الاتفاق او بخصوص المادَّة كقولنا كلُّ ناطقٍ انسان بالنسبة الى قولنا كلُّ انسانٍ ناطقٌ لا يعدُّ عكسًا . وانما اعتُبِر بقاءُ الصدق لان العكس لازمٌ للقضية فاذا فُرِض صدقها يلزم صدق العكس والاّ لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو محال . ولم يُعتبَر بقاءُ الكذب لانهُ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كلُّ حيوانٍ انسانٌ كاذب مع صدق عكسهِ الذي هو قولنا بعض

الانسان حيوان ولهذا قيل قولهُ والتكذيب لا يكون
الا خطأً . وقد اجيبَ عنهُ بان معنى قولهِ والتصديق
والتكذيب بحالهِ انهُ ان صدق الاصل صدق
العكس وان كذب العكس كذب الاصل كما هو
شأن اللزوم لا ان كذب الاصل كذب العكس كما فُهِمَ
وفيهِ تأَمُّل * واعلم ان لهم في العكس ثلاث طرق
احدها ماذكروهو المشهور في الاستعمال ويسمَّى العكس
المستوي . والثاني ان يُبدَّل كلٌّ من الطرفين بنقيض
الآخر مع بقاء الكيف والصدق كقولنا كلُّ انسانٍ
حيوانٌ كلُّ ما ليس بحيوانٍ ليس بانسانٍ ويسمَّى
عكس النقيض الموافق . والثالث ان يبدَّل الطرف
الاول بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء
الصدق دون الكيف كقولنا كلُّ انسانٍ حيوان
لا شيء مما ليس بحيوانٍ بانسان ويسمَّى عكس النقيض
المخالف * ولما ثبت ان العكس عبارةٌ عن تصيير

قضيةٍ بحيث يلزم منها قضيةٌ اخرى وكانت القضيةَ إمّا مُوجِبةً او سالبة ابتدأَ بعكس الموجبات لان الايجاب اشرف من السلب فقال (والموجبة الكلّيةُ لا تنعكس كليّةً) لئلا ينتقض بمادّةٍ يكون المحمول فيها اعمَّ من الموضوع بحيث اذا جُعِل ذلك المحمول الاعمُّ موضوعًا والموضوع الاخصُّ محمولاً يكون الحمل فيها بالأَخَصّ على الاعمّ وذلك لا يصدق كليًّا (اذ يصدق قولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ ولا يصدق كلُّ حيوانٍ انسان) لعدم جواز حمل الاخصّ على كل افراد الاعمّ والاَّ يلزم ان لا يكون الاخصُّ اخصَّ ولا الاعمُّ اعمَّ (بل تنعكس جزئيةً) لوجوب ملاقاة عُنوانَي الموضوع والمحمول في الموجبة كليّةً كانت او جزئيّةً وبالملاقاة تصدق الجزئية من الطرفين اي الاصل والعكس. (لانّا اذا قلنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ) اي اذا قلنا هذه الموجبة الكلية (يصدق بعض الحيوان انسانٌ فانّا

نجد شيئًا موصوفًا بالانسان والحيوان) وهو ذات الانسان اعني أفرادهُ (فيكون بعض الحيوان انسانًا). لأَنَّا اذا وجدنا ذاتًا موصوفة بوصفين فلنا ان نجعل تلك الذات الموصوفة باحد الوصفين موضوعًا والوصف الآخر محمولاً عليها. او نقول اذا صدق كلُّ انسانٍ حيوانٌ لزم ان يصدق بعض الحيوان انسانٌ وان لم تصدق هذه الجزئية يصدق نقيضها وهو لا شيء من الحيوان بانسان فتلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق نقيض الاصل وهو ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كلُّ انسانٍ حيوانٌ فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال. او نقول اذا صدق كلُّ انسانٍ حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والاَّ لصدق نقيضهُ وهو لا شيء من الحيوان بانسان فنضمُّ ذلك النقيض الى الاصل بان نجعلهُ صغرى لكون ايجاب الصغرى شرطًا في

الشكل الاول والنقيض كُبرَى لكونهِ كليًّا لينتج من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسهِ هكذا كلُّ انسانٍ حيوانٌ ولا شيءَ من الحيوان بانسانٍ ينتج لا شيءَ من الانسان بانسان وهو محال ✻ (والموجبة الجزئية ايضًا) اي كالموجبة الكلية لا تنعكس كليّةً بل (تنعكس جزئيّةً بهذه الحُجّة) وهي انهُ اذا صدق بعض الحيوان انسانٌ يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوانٌ لأنّا نجد ههنا شيئًا معيّنًا موصوفًا بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوانًا . او نقول اذا صدق بعض الحيوان انسانٌ يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوانٌ والّا لصدق نقيضهُ وهو لا شيءَ من الانسان بحيوان فيلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسهِ وهو لا شيءَ من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان . هذا خُلف . او نضمُّ هذا النقيض الى الاصل لينتج من

الشكل الاول سلب الشيء عن نفسهِ هكذا بعض الحيوان انسانٌ ولا شيء من الانسان بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال * ولقائلٍ ان يمنع انعكاس الموجبة الجزئية الى الجزئية مطلقاً اذ يصدق قولنا بعض الانسان زيدٌ ولا ينعكس الى بعضُ زيدٍ انسانٌ لكذبهِ بل عكسهُ زيدٌ انسان او زيدٌ بعض الانسان. اجيب بان المراد بزيد ههنا ليس معناهُ الجزئيَّ اذ المعنى الجزئيُّ لا يقع محمولاً بل المراد منهُ المفهوم الكليُّ وهو المسمَّى بزيد فقولنا بعض الانسان زيد معناهُ بعض الانسان مسمًّى بزيد فينعكس الى قولنا بعض المسمَّى بزيدٍ انسانٌ فلا نقض * (والسالبة الكليَّة تنعكس سالبةً كليَّة وذلك) اي انعكاس السالبة الكلية الى سالبةٍ كليَّة (بيّنٌ بنفسهِ فانهُ اذا صدق) قولنا (لا شيء من الانسان بحجرٍ صدق) قولنا (لا شيء من الحجر بانسان) والاَّ لصدق

نقيضهُ وهو بعض الانسان حجر فينعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيءَ من الحجر بانسان . هذا خُلْفٌ . او نضمُّ هذا النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل بان نجعلهُ صغرى هكذا بعض الانسان حجرٌ ولا شيءَ من الحجر بانسانٍ ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان وهو محال * (والسالبة الجزئيَّة لا عكس لها لزوماً) اذ لو لزم لها عكسٌ لانتقض بمادَّةٍ يكون الموضوع فيها اعمَّ من المحمول وذلك (لانهُ يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسانٍ) لجواز سلب الخاصّ عن بعض افراد العامّ (ولا يصدق عكسهُ) وهو بعض الانسان ليس بحيوان لعدم جواز سلب العامّ عن بعض افراد الخاص لامتناع وجود الخاصّ بدون العامّ . او نقول لو صدق هذا العكس وهو بعض الانسان ليس بحيوانٍ مع صدق نقيضهِ وهو

كلُّ انسانٍ حيوان يلزم اجتماع النقيضين وهو محال . وانما قال لزوماً لانهُ قد يصدق العكس احياناً لخصوص المادَّة مثلاً يصدق بعض الانسان ليس بحجرٍ ويصدق عكسهُ ايضاً وهو بعض الحجر ليس بانسان * واعلم ان المصنّف لم يذكر عكوس المُهمَلات والشخصيَّات لِمَا مرَّ من ان المهملات بمنزلة المحصورات ولان الشخصيَّات لا يعتدُّ بها في العلوم * وان اردت ان تعرف عكس الشرطيات بطريق الاجمال فاعلم ان الشرطية المتَّصلة ان كانت موجبة كليَّة او جزئيَّة فتنعكس موجبة جزئية لانهُ اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان الشيءُ انساناً كان حيواناً وجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشيءُ حيواناً كان انساناً والاَّ لصدق نقيضهُ وهو قولنا ليس البتة اذا كان الشيءُ حيواناً كان انساناً . نضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسهِ هكذا

قد يكون اذا كان الشيءُ انساناً كان حيواناً وليس
البتَّة اذا كان الشيءُ حيواناً كان انساناً ينتج من
الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيءُ انساناً
كان انساناً وهو محالٌ ضرورة صدق قولنا كلما كان
الشيءُ انساناً كان انساناً * وان كانت سالبةً كلية
فتنعكس سالبةً كلية لانهُ اذا صدق ليس البتة اذا
كان الشيءُ انساناً كان فرساً وجب ان يصدق ليس
البتة اذا كان الشيءُ فَرَساً كان انساناً والا لصدق
نقيضهُ وهو قولنا قد يكون اذا كان الشيءُ فرساً كان
انساناً وهو مع الاصل ينتج سلب الشيءُ عن نفسهِ
هكذا قد يكون اذا كان الشيءُ فرساً كان انساناً
وليس البتة اذا كان الشيءُ انساناً كان فرساً ينتج من
الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيءُ فرساً كان
فرساً وهو محال * واما السالبة الجزئية فلا تنعكس
لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو

انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانًا
فهو حيوانٌ لانهُ كلما كان هذا انسانًا كان حيوانًا * هذا
اذا كانت الشرطية متَّصلة لزومية واما اذا كانت
منفصلة او متَّصلة اتفاقية فلا يُعتَبَر انعكاسها لعدم
فائدتهِ . وان اردت ان تعرف العكس المستوي
للشرطيات بكمالهِ وعكس النقيض للحمليات
والشرطيات فارجع الى المطولات * ولما فرغ مما
يتوقَّف عليهِ القياس من القضايا وما يعرض لها من
التناقض والعكس شرع في بيان القياس الذي
هو المقصود الاهمُّ لانهُ العمدة في تحصيل المطالب
اليقينيَّة ولهذا قيل هو المطلب الاعلى والمقصد
الاقصى من الاصطلاحات المنطقيَّة بالنسبة الى سائر
الاصطلاحات فقال (القياس *) اي مما يجب
استحضارهُ القياس وهو لغةً تقدير شيءٍ على مثالٍ
آخر واصطلاحًا (هو قولٌ مؤلَّفٌ من اقوالٍ

متى سُلِّمت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر .) اعلم ان القياس قسمان معقولٌ وملفوظٌ والمعقول هو الذي يتركَّب من القضايا المعقولة والملفوظ هو الذي يتركَّب من القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقةً والثاني مجازٌ لدلالتهِ على القياس المعقول. فقولهُ قولٌ جنسٌ معقولاً او ملفوظًا شاملٌ لجميع الاقوال اي المركَّبات . وقولهُ مؤَلَّفٌ ذكرهُ ليتعلَّق بهِ قولهُ من اقوال والمراد بالاقوال ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤَلَّف من القولين كقولنا العالَم متغيّرٌ وكل متغيّرٍ حادث. والمؤَلَّف مما فوق القولين كقولنا النبَّاش آخذٌ للمال خُفيةً وكل آخذٍ للمال خفيةً فهو سارق وكل سارقٍ تُقطَع يدهُ فهذا مؤَلَّفٌ من ثلاثة اقوال يلزم عنها قولٌ آخر وهو النبَّاش تُقطَع يدهُ . ويسمَّى الاول قياسًا بسيطًا والثاني مركَّبًا لتركُّبهِ من قياسين * فيخرج بهِ القول الواحد لانهُ لا

يسمّى قياساً وان لزم عنهُ لذاتهِ قولٌ آخر كما في عكس القضايا فان عكس كل قضيةٍ لازمها كما عرفت. وقولهُ متى سُلّمت صفة اقوال اشارةً الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمةً اي مقبولة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سُلّمت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدّماتهُ صادقة والذي مقدّماتهُ كاذبة كقولنا كلُّ انسانٍ جمادٌ وكلُّ جمادٍ فرس فان هذين القولين كاذبان الا انهما لو سُلّما لزم عنهما قولٌ آخر وهو كلُّ انسانٍ فرس. وقولهُ لَزِمَ يُخرِج الاستقراءَ الغير التامّ والتمثيل فانهما وان سُلّمت مقدّماتهما لا يلزم عنهما شيءٌ آخر لإمكان التخلّف في مدلولَيهما ولهذا لا يفيدان اليقين * اعلم ان الاستقراءَ هو اثبات الحكم على كلّيٍ لوجوده في اكثر جزئياتهِ. وهو إمَّا تامٌّ او ناقصٌ لان الحكم ان كان موجودًا في جميع جزئياتهِ فهو استقراءٌ

تامٌّ ويسمّى قياساً مقسَّماً كقولنا كلُّ جسمٍ إمَّا جمادٌ
او حيوانٌ او نباتٌ وكل واحدٍ منها متحيزٌ فكل جسمٍ
متحيز . فانهُ حُكِم بثبوت التحيز في عامَّة الجسم لثبوتهِ
في كل واحدٍ من افرادهِ . واذا لم يوجد ذلك الحكم في
جميع جزئياتهِ بل في اكثرها فهو استقراءٌ ناقص كقولنا
كل حيوانٍ يحرّك فكَّهُ الاسفل عند المضغ فالحيوان
كليٌّ حُكِم عليهِ بثبوت تحرُّك الفك الاسفل عند
المضغ وذلك لانَّا استقرينا اكثر جزئيات الحيوان من
الانسان والفرس والبقر وغيرها فوجدناها تحرّك
فكَّها الاسفل عند المضغ فحكمنا بان كل حيوانٍ يحرّك
فكَّهُ الاسفل عند المضغ مع انهُ غير ثابت لبعض
افراد الحيوان فان التمساح نوعٌ منهُ مع انهُ لا يحرّك
فكَّهُ الاسفل عند المضغ بل يتحرَّك فكُّهُ الاعلى *
والتمثيل هو الاستدلال بثبوت الحكم في جزئيٍّ لثبوت
ذلك الحكم في جزئيٍّ آخر لمعنًى مشترك بينهما ويسمّيهِ

الفقهاء قياساً كما يقال النبيذ مسكرٌ كالخمر وكلُّ مُسكرٍ حرامٌ فالنبيذ حرام . فانهُ يُستدَلُّ فيهِ علي ثبوت الحرمة للنبيذ بثبوتها للخمر لاشتراكهما في سبب الحرمة وهو الإسكار * وقولهُ لذاتها يُخرِج مثل القياس الذي يلزم عنهُ بعد التسليم قولٌ آخر لكن لا لذاتهِ بل بواسطة مقدّمةٍ اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركَّب من قولين يكون متعلّق محمول اوَّلهما موضوعاً للآخر كقولنا ا مساوٍ لب وب مساوٍ لج فيلزم من هذين القولين ان ا مساوٍ لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدّمةٍ اجنبية وهي ان كلَّ مساوٍ للمساوي للشيء مساوٍ لذلك الشيء . فان لم تصدق تلك المقدّمة لم يلزم منها قولٌ آخر كما في قولنا ا مباين لب وب مباين لج فلا يلزم منهُ ان ا مباين لج لان مباين المباين للشيء لا يلزم ان يكون مبايناً لهُ . وكذا اذا قلنا ا نصف ب وب نصف ج فلا يلزم منهُ ان ا نصف

ج اذ لا يصدق ان نصف النصف نصف * وقولهُ
قولٌ آخر هو النتيجة ومعنى آخريتها ان لا تكون عين
المقدمتين او عين احداها لانها ان كانت عين
المقدمتين كما اذا قلنا العالم متغيّر وكل متغيّر حادث
لان العالم متغيّر وكل متغيّرٍ حادث يلزم التكلُّم
بالهَذَيان اي الكلام الغير المفيد . وان كانت عين
احداها كما اذا قلنا العالم حادث لانهُ متغيّر والمتغيّر
حادث فالعالَم حادث يلزم المصادرة وهي كون المدَّعَى
جزءًا من الدليل وهذا لا يفيد المطلوب لاشتمالهِ على
الدور المهروب منهُ * (وهو) اي القياس (إمَّا
اقترانيٌّ) وهو الذي لم تكن النتيجة او نقيضها مذكورةً
فيهِ بالفعل . وهو إمَّا مركَّبٌ من حمليتين (كقولنا
كلُّ جسمٍ مؤَلَّف وكل مؤَلَّفٍ مُحدَث فكلُّ جسمٍ
مُحدَث) فالنتيجة ليست بمذكورةٍ في القياس بالفعل
لا نفسها ولا نقيضها بل بالقوَّة لذكر مادَّتها دون

صورتها . وإمَّا مركَّبٌ من شرطيتين كقولنا كُلَّما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ وكُلَّما كان النهار موجوداً فالارض مضيئةٌ ينتج كلما كانت الشمس طالعةً فالارض مضيئةٌ . وانما سُمّي هذا اقترانياً لكون الحدود اعني الحدَّ الاصغر والحدَّ الاكبر والحدَّ الاوسط مقترنةً فيهِ غير مستثناة * (وإمَّا استثنائيٌّ) وهو الذي تكون النتيجة او نقيضها مذكورةً فيهِ بالفعل وانما سُمّي استثنائياً لاشتمالهِ على اداة الاستثناء وهي لكنَّ التي هي بمعنى الَّا في الاستثناء المنقطع . فمثال ما تكون النتيجة مذكورةً فيهِ بالفعل (كقولنا ان كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ لكنَّ الشمس طالعةٌ فالنهار موجود .) ومثال ما يكون نقيض النتيجة مذكوراً فيهِ بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة . فنقيض النتيجة

وهو الشمس طالعةٌ مذكورٌ فيهِ بالفعل. لا يُقال ذكر النتيجة بالفعل في الاستثنائي ينافي وجوب مُغايَرة النتيجة لكلٍّ من الاقوال على ما ذُكِر في تعريف القياس لانَّا نقول المراد بذكر النتيجة هنا ذكر اجزائها على الترتيب الذي في النتيجة لان المقدّمة الاولى من القياس هي مجموع الشرطية المركَّبة من المقدَّم والتالي فتكون النتيجة جزء هذه المقدّمة والجزء يغاير الكلَّ والمقدّمة الثانية هي المشتملة على حرف الاستثناء ولا اشكال في مغايرة النتيجة لهذه المقدمة * ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمهِ شرع في تقسيم كلٍّ من قسميهِ وبيان احكامهِ. وقدَّم الاقترانيَّ على الاستثنائيّ لانهُ هو الاكثر الشائع في الاستعمالات وبهِ تحصل المجهولات ولانهُ يتركَّب من الحمليات والشرطيات بخلاف الاستثنائي. اذا عرفت هذا فاعلم ان القياس الاقترانيَّ الحمليَّ الساذج يشتمل على حدودٍ ثلاثة

موضوع المطلوب ومحمولهِ والمكرَّر بينهما في المقدّمتين كما رأيت . (والمكرَّر بين مقدّمتي القياس) وهما القضيتان اللتان جُعِلَتا جزءَي القياس فالمكرَّر بينهما سواءٌ كان موضوعًا او محمولاً او مقدّمًا او تاليًا (يسمَّى حدًّا اوسط) لتوسطهِ بين طَرَفي المطلوب كالمؤلَّف في المثال المذكور. والغَرَض من اتيان هذا المكرَّر في القياس هو اثبات محمول المطلوب على موضوعهِ الذي ثبوت المحمول عليهِ غير معلوم فبسبب هذا المكرَّر يحصل العلم بثبوت محمول المطلوب على موضوعهِ ولذا قيل ان الموصل الى المطلوب هو الحدُّ الاوسط فقط . (وموضوع المطلوب) في الحمليَّة ومقدَّمهُ في الشرطيَّة (يسمَّى حدًّا اصغر) لانهُ اخصُّ في الاغلب والاخصُّ اقلُّ أَفرادًا فيكون اصغر (ومحمولهُ) في الحمليَّة وتاليهِ في الشرطية (يسمَّى حدًّا اكبر) لانهُ اعمُّ في الاغلب والاعمُّ اكثر افرادًا

فيكون اكبر . وانما سُمّيت هذه الثلاثة حدوداً لان
الحدَّ في اللغة الطَرَف وهذه الثلاثة اطرافٌ للقضيّة
لانها تنحلُّ اليها * (والمقدّمة التي فيها الاصغر تسمَّى
صُغرَى) لاشتمالها على الاصغر (والمقدّمة التي فيها
الاكبر تسمَّى كُبرَى) لاشتمالها على الاكبر . وتسمَّى كلٌّ
من الصُغرَى والكُبرَى بالمقدّمة لتقدُّمها على القول
اللازم . والقول اللازم باعتبار حصولهِ من القياس
يسمَّى نتيجةً وباعتبار استحصالهِ منهُ يسمَّى مطلوباً .
واقتران الصُغرَى والكُبرَى في الايجاب والسلب
وفي الكليَّة والجزئيَّة يسمَّى قرينةً وضرباً لكون الصُغرَى
مقترنةً بالكبرى ومضروبةً فيها . (وهيئة التاليف)
اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصُغرَى بالكُبرَى
(تسمَّى شكْلاً) تشبيهاً لها بالهيئة العارضة للجسم لان
الشكل عندهم انما يُطلَق على الهيئة الجسمية الحاصلة
من احاطة الحدّ الواحد اي النهاية الواحدة كما في

الكُرَويات او الحدود اي النهايات كما في المضلّعات بالمقدار الذي هو عبارةٌ عن الامتداد الطوليّ والعَرْضيّ والعمقيّ . ثم أُطلِق الشَكْل على الهيئة المعنويـة تشبيهاً للهيئَة المعنويَّة بالهيئَة الجسمية فهو من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس * (والاشكال اربعةٌ . لان الحدّ الاوسط ان كان محمولاً في الصُغرَى موضوعًا في الكُبرَى فهو الشكل الاول) كقولنا كلُّ جسمٍ مؤَلَفٌ وكلُّ مؤَلَّفٍ مُحدَثٌ فكلُّ جسمٍ مُحدَثٌ . وانما سُمّي بالشكل الاول لانهُ بديهيُّ الانتاج واردٌ على حكم الطبع للحكم فيهِ على الموضوع بالحدّ الاوسط ثم على الاوسط بالمحمول حتى يلزم منهُ الحكم على الموضوع بالمحمول بما انهُ فردٌ من افراد الاوسط . (وان كان بالعكس) اي ان كان الحدُّ الاوسط موضوعًا في الصُغرَى محمولاً في الكُبرَى (فهو) الشكل (الرابع) كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ وكلُّ ناطقٍ انسانٌ فبعض

الحيوان ناطقٌ. (وان كان) الحدُّ الاوسط (موضوعًا فيهما) اي في الصغرى والكبرى (فهو) الشكل (الثالث) كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ وكل انسانٍ ناطقٌ فبعض الحيوان ناطقٌ. (وان كان) الحدُّ الاوسط (محمولاً فيهما فهو) الشكل (الثاني) كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ ولا شيء من الفرس بحيوان فلا شيء من الانسان بفرس * وانما كان هذا الشكل ثانيًا وما قبلهُ ثالثًا لان الثاني يشارك الاول في اشرف مقدَّمتيهِ وهي الصغرى من حيث اشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول لانهُ الذي لاجلهِ تُطلَب الكبرى والثالث يشارك الاول في اخسّ مقدَّمتيهِ وهي الكبرى من حيث اشتمالها على محمول المطلوب الذي هو اخسُّ من الموضوع لانهُ ربما يُطلَب لاجل الموضوع بخلاف الرابع فانهُ لاشركة لهُ مع الاول اصلاً. (فهذه هي الاشكال الاربعة

المذكورة في المنطق) والفرق بينها بحسب الماهية والشرف ما ذكرناهُ آنفًا وامَّا الفرق بحسب الانتاج فالاول يُنتج المطالب الاربعة الكلّيتين والجزئيتين . والثاني ينتج السالبتين . والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين . وأمَّا بحسب الاشتراط فالاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكمّ كليَّة الكبرى . والثاني بحسب الكيف اختلاف المقدّمتين بالايجاب والسلب وبحسب الكمّ كليَّة الكبرى . والثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكمّ كليَّة احدى المقدّمتين . والرابع بحسب الكمّ والكيف إمَّا ايجاب المقدّمتين مع كليَّة الصغرى او اختلافهما بالايجاب والسلب مع كليَّة احداهما . والبراهين في المطولات * ولما كانت الاشكال الاربعة غير مستوية في استنتاج المطالب لكونهِ في بعضها اظهر من بعض اشار اليهِ بقولهِ (والشكل الرابع منها) اي من

هذه الاشكال (بعيدٌ عن الطبع جدًّا) لانهُ لا يُستنتَج منهُ المطلوب الاَّ بعنايةٍ لشدَّة مباينتهِ للاول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبيعي في كلتا مقدّمتيهِ ولهذا وُضِع في المرتبة الرابعة . فان قلت اذا كان الحدُّ الاوسط موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى في الشكل الرابع يكون احد المكرَّرَين واقعًا في اول القياس والآخر في آخرهِ فيكون طرفا المطلوب فيهِ مجتمعَين بين المكرَّرين فينبغي ان يكون انتاج الرابع اوضح الانتاجات فلماذا عدُّوهُ بعيدًا عن الطبع. قلت لما وقع في الشكل الرابع موضوع المطلوب محمولاً في الصغرَى ومحمولهُ موضوعًا في الكُبرَى احتيج عند تركيب النتيجة الى ان يُجعَل المحمول موضوعًا والموضوع محمولاً فاحتيج فيهِ الى تغييرين ولهذا عُدَّ بعيدًا عن الطبع لكثرة الاعمال عند استنتاج المطلوب بخلاف الاشكال الباقية * (والذي لهُ عقلٌ سليم وطبعٌ

مستقيم لايحتاج الى ردّ) الشكل (الثاني الى) الشكل (الاول) في استنتاجهِ لانهُ لغاية قربهِ من الاول لمشاركتهِ اياهُ في صغراهُ التي هي عمدة المقدمتين ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب ردّهِ الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانهما بعيدان عن الاول بالنسبة الى الثاني. فاذا رُدَّ الثاني الى الاول يرتدُّ بعكس الكبرى لانهُ موافق للاول في صغراهُ مخالفٌ لهُ في كبراهُ فاذا عكستَ كبراهُ بجعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً يصير عين الاول كما في قولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ ولا شيءَ من الفرس بحيوانٍ فنقول في كبراهُ لا شيءَ من الحيوان بفرس. والثالث يرتدُّ الى الاول بعكس الصغرى لانهُ موافق لهُ في كبراهُ كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ وكلُّ انسانٍ ناطقٌ فاذا عكستَ صغراهُ قلتَ بعض الحيوان انسانٌ فيصير عين الاول. والرابع يرتدُّ الى الاول بعكس

الترتيب اي بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ وكلُّ ناطقٍ انسان فاذا عكست الترتيب قلت كلُّ ناطقٍ انسان وكلُّ انسانٍ حيوان . او بعكس المقدّمتين جميعاً بان تقول في صغراهُ بعض الحيوان انسانٌ وفي كبراهُ بعض الانسان ناطقٌ ولكنَّ هذا غير منتجٍ لعدم كلية الكبرى . ومثالهُ ما يُنتج كلُّ انسانٍ حيوانٌ ولاشيءَ من الفرس بانسان فيرتدُّ بالعكس الى قولنا بعض الحيوان انسانٌ ولا شيءَ من الانسان بفرس فينتج بعض الحيوان ليس بفرس * (وانما يُنتج) الشكل (الثاني عند اختلاف مقدمتيهِ بالايجاب والسلب) بان تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة لانهما لو اتفقتا في الايجاب والسلب لزم الاختلاف بأن يصدق القياس تارةً مع الايجاب وتارةً مع السلب وذلك موجبٌ لعدم الانتاج لان معنى الانتاج ان تستلزم ذاتُ القياس

النتيجةَ فلو انتفى هذا الشرط لصدق القياس الوارد على صورة واحدة تارةً مع النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة السالبة وهو يدلُّ على ان النتيجة ليست لازمةً لذات القياس. أمَّا اذا كانتا موجبتين فلأنَّهُ يَصدُق كلُّ فرسٍ حيوانٌ وكلُّ صاهلٍ حيوان فالحقُّ الايجاب وهو كلُّ فرسٍ صاهل. ولو بدَّلنا الكبرَى بقولنا وكلُّ انسانٍ حيوان كان الحقُّ السلب وهو لا شيءَ من الفرس بانسان. واما اذا كانتا سالبتين فلأنَّهُ يصدق لا شيءَ من الانسان بفرسٍ ولا شيءَ من الحمار بفرس فالحقُّ السلب وهو لا شيءَ من الانسان بحمار. ولو بدَّلنا الكبرى بقولنا لا شيءَ من الناطق بفرس كان الحقُّ الايجاب وهو كلُّ انسانٍ ناطق * ومع هذا الشرط يُشترَط في هذا الشكل كليَّةً الكبرى والاَّ لاختلفت النتيجة ايضاً. أَمَّا اذا كانت موجبةً جزئيَّة فلأنَّهُ يصدق قولنا لا شيءَ من الفرس

بانسان وبعض الناطق انسان فالحقُّ السلب وهو بعض الفرس ليس بناطق . ولو بدَّلنا بقولنا بعض الحيوان انسان كان الحقُّ الايجاب وهو كلُّ فرسٍ حيوان . وامَّا اذا كانت سالبة جزئيَّة فلأَنهُ يصدق قولنا كلُّ انسانٍ ناطقٌ وبعض الفرس ليس بناطق فالحقُّ السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس . ولو بدَّلنا بقولنا بعض الحيوان ليس بناطق كان الحقُّ الايجاب وهو كلُّ انسانٍ حيوانٌ * (والشكل الاول هو الذي جُعِلَ معيارًا) اي ميزانًا (للعلوم) لانهُ هو الاصل من بين الاشكال والباقية مرتدَّةٌ اليهِ عند الاحتياج (فنوردهُ هنا) مع ضروبهِ (ليُجعَلَ دُستورًا) اي قانونًا ومرجعًا يُكتفى بهِ وتوطئةً لتفهيم الباقي (وتُستنتَج) اي تُستحصَل (منهُ المطالب كلُّها . وشرط انتاجهِ ايجاب الصغرى وكلية الكبرى) وقد مرَّ الكلام على ذلك . (وضروبهُ المُنتِجة اربعة .)

والقياس العقليُّ يقتضي ستة عشر ضرباً لان كلاًّ من
مقدّمتيهِ اما موجبة او سالبة وكلٌّ من هاتين امّا كليّة
او جزئيّة فتلك اربع قضايا يدور تاليف القياس
عليها وهي كلها معتبرة في الصغرى والكبرى فكلٌّ
منهما تكون امّا كليّة موجبة او كليّة سالبة او جزئيّة
موجبة او جزئية سالبة فاذا قُرنَت احدى الصغريات
الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر
ضرباً وهو ظاهر. واما الشخصيّة والمُهمَلة فداخلتان
تحت المحصورات لان الشخصيّة في حكم الكليّة والمهملة
في قوة الجزئيّة * ولما اشترِط في هذا الشكل ايجاب
الصغرى بناء على انها لو كانت سالبةً لم يندرج الاصغر
تحت الاوسط فلم يتعدّ الحكم من الاوسط الى الاصغر
لان الحكم في الكبرى على ما ثبت لهُ الاوسط والاصغر
ليس مما ثبت لهُ الاوسط فلا يلزم من الحكم على
الاوسط الحكم على الاصغر سقط ثمانية اضرب وهي

الصغرى السالبة الكلّيّة مع الكُبرَيات الاربع والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الاربع . وكذلك لما اشتُرِط فيهِ كليّة الكبرى بناءً على انها لو كانت جزئيّةً لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدَّى الى الاصغر سقط اربعةٌ أُخرى وهي الصُغرَى الموجبة الكلّيّة مع الموجبة الجزئيّة او السالبة الجزئيّة كُبرَى والصُغرَى الموجبة الجزئيّة مع الموجبة الجزئيّة او السالبة الجزئيّة كُبرَى فبقي بعد الإسقاط اربعة أَضرُب * الضرب (الاول) من موجبتين كلّيّتين يُنتج موجبةً كلّيّة (كقولنا كلُّ جسمٍ مؤَلَّفٌ وكل مؤَلَّفٍ مُحدَثٌ فكلُّ جسمٍ مُحدَث . و) الضرب (الثاني) من موجبة كلّيّة صُغرَى وسالبة كلّيّة كُبرَى يُنتج سالبة كلّيّة (كقولنا كلُّ جسمٍ مؤَلَّف ولا شيءَ

من المؤلَّف بقديمٍ فلا شيءَ من الجسم بقديم . و) الضرب (الثالث) من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وموجبةٍ كليَّةٍ كبرى يُنتج موجبة جزئيَّة (كقولنا بعض الجسم مؤلَّفٌ وكلُّ مؤلَّفٍ حادث فبعض الجسم حادث . و) الضرب (الرابع) من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كليَّةٍ كبرى ينتج سالبةً جزئيَّة (كقولنا بعض الجسم مؤلَّفٌ ولا شيءَ من المؤلَّف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم *) وترتيب هذه الضروب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج اشرف المحصورات وهي الموجبة الكليَّة لاشتمالها على الشرَفَين الايجاب والكليَّة . والثاني ينتج السالبة الكليَّة وهي اشرف من الموجبة الجزئيَّة لان الكلّي اشرف من الجزئي لكونهِ شاملاً ومضبوطًا ونافعًا في العلوم . والثالث ينتج الموجبة الجزئية وهي اشرف من السالبة لان فيها شرفًا واحدًا وهو الايجاب . وليس في نتيجة الرابع شيءٌ

الشَرَف ولهذا وُضعِ في المرتبة الرابعة . فعلِمِ من هذا ان الشكل الاول ينتج المطالب الاربعة الموجبتين والسالبتين كما مرَّ* ونحن نورد هنا الضروب المنتجة لبقيَّة الاشكال حتى نحيط بالفائدة وباستقرآءِ ما شرِط لصحة انتاج كلٍّ منها مع ما تقدَّم من الكلام على ضروب الشكل الاول غنًى عن الاسهاب ببيان كيفية اسقاط ما سقط من هذه الضروب وتحصيل ما حصل منها وانما الفائدة في الحاصل فنقول. والضروب المنتجة للشكل الثاني اربعةٌ ايضاً . الضرب الاول من موجبةٍ كليَّة فسالبةٍ كليَّة ينتج سالبةً كلية كقولنا كلُّ انسانٍ حيوان ولاشيءَ من الجماد بحيوان فلا شيءَ من الانسان بجماد. والضرب الثاني من سالبةٍ كليَّة فموجبةٍ كليَّة عكس الاول ينتج سالبةً كلية ايضاً كقولنا لا شيءَ من الجماد بحيوان وكل انسانٍ حيوان فلا شيءَ من الجماد بانسان. والضرب الثالث من موجبةٍ جزئيَّة فسالبةٍ

كلية ينتج سالبةً جزئيّةً كقولنا بعض الحيوان انسانٌ
ولاشيءَ من الجماد بانسان فبعض الحيوان ليس بجماد.
والضرب الرابع من سالبةٍ جزئية فموجبةٍ كلية ينتج
سالبةً جزئيّةً ايضاً كقولنا بعض الجماد ليس بانسان
وكل ناطقٍ انسان فبعض الجماد ليس بناطق *
والضروب المنتجة للشكل الثالث ستّةٌ وضروب هذا
الشكل لا تنتج الّا جزئية. الضرب الاول من موجبةٍ
كليّةٍ فمثلها ينتج موجبةً جزئيّةً كقولنا كل حيوانٍ
جسمٌ وكل حيوانٍ نامٍ فبعض الجسم نامٍ. والضرب
الثاني من موجبةٍ كليّةٍ فسالبةٍ كليّةٍ ينتج سالبةً جزئيّةً
كقولنا كل انسانٍ حيوانٌ ولاشيءَ من الانسان
بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس. والضرب الثالث
من موجبةٍ جزئيّةٍ فموجبةٍ كليّةٍ ينتج موجبةً جزئيّةً كقولنا
بعض الحيوان انسانٌ وكل حيوانٍ جسمٌ فبعض
الانسان جسمٌ. والضرب الرابع من موجبةٍ جزئية

فسالبةٍ كليَّة ينتج سالبةً جزئية كقولنا بعض الحيوان انسانٌ ولا شيءَ من الحيوان بجماد فبعض الانسان ليس بجماد . والضرب الخامس من موجبةٍ كليَّة فموجبةٍ جزئيــة عكس الضرب الثالث ينتج موجبةً جزئية كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ وبعض الانسان جسمٌ فبعض الحيوان جسم . والضرب السادس من موجبةٍ كليَّة فسالبةٍ جزئية ينتج سالبةً جزئيــة كقولنا كلُّ نامٍ حيٌّ وبعض النامي ليس بمتحركٍ بالارادة فبعض الحيّ ليس بمتحركٍ بالارادة * والضروب المنتجة للشكل الرابع ثمانية . الضرب الاول من موجبةٍ كلية فمثلها ينتج موجبةً جزئية كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ وكلُّ ناطقٍ انسان فبعض الحيوان ناطق . والضرب الثاني من موجبةٍ كلية فموجبةٍ جزئية ينتج موجبةً جزئية ايضاً كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ وبعض الناطق انسان فبعض الحيوان ناطق . والضرب الثالث من سالبةٍ

كلية فموجبةٍ كلية ينتج سالبةً كلية كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطقٍ انسان فلا شيء من الفرس بناطق . والضرب الرابع من موجبةٍ كلية فسالبةٍ كلية عكس الثالث ينتج سالبةً جزئية كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس . والضرب الخامس من موجبةٍ جزئية فسالبةٍ كلية ينتج سالبةً جزئية ايضاً كقولنا بعض الانسان حيوانٌ ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس . والضرب السادس من سالبةٍ جزئية فموجبةٍ كلية ينتج سالبةً جزئية كقولنا بعض المستيقظ ليس بنائمٍ وكل كاتبٍ مستيقظ فبعض النائم ليس بكاتب . والضرب السابع من موجبةٍ كلية فسالبةٍ جزئية عكس ما قبلهُ ينتج سالبة جزئية كقولنا كل كاتبٍ متحرّك الاصابع وبعض ساكن الاصابع ليس بكاتب فبعض متحرك الاصابع ليس

بساكن الاصابع . والضرب الثامن من سالبةٍ كلية
فموجبةٍ جزئية ينتج سالبةً جزئية كقولنا لا شيءَ من
المتحرّك بساكن وبعض المنتقل متحرّك فبعض الساكن
ليس بمنتقل * واقتصر المتقدمون من هذا الشكل على
الخمسة الاضرب الاولى لاطّرادها في الصدق وجعلوا
الشرط في هذا الشكل عدم اجتماع الخِسَّتين اي الجزئية
والسلب الاَّ في صورة واحدة وهي ما اذا كانت الصغرى
موجبة جزئيــة والكبرى موجبة كلية فانهم التزموا
تبديل الكيف في الكبرى كما رايت وان أَدَّى الى اجتماع
الخِسَّتين والاَّ فليس بمنتج * واعلم ان النتيجة تتبع اخسَّ
المقدّمتين اعني انهُ اذا كان القياس مركَّبًا من موجبة
وسالبة ينتج سالبة واذا كان مركَّبًا من جزئية وكلية
ينتج جزئية كما يتبيَّن لك ذلك باستقراءِ ما ذُكِر من
الامثلة * ولما قسم القياس من قبل الى الاقترانيّ
والاستثنائيّ اراد ان يبين كل واحدٍ منها من اي

شيءٍ يتركَّب فقال . (والقياس الاقتراني) بحسب التركيب ستة اقسام لانهُ (إمَّا ان يتركَّب من) مقدّمتين (حمليَّتين) ويسمَّى هذا اقترانيًا حمليًّا (كما مرَّ) في قولنا كل جسمٍ مؤَلَّف وكل مؤَلَّفٍ مُحدَث (وإمَّا من) مقدّمتين شرطيَّتين (متَّصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ وكلَّما كان النهار موجودًا فالارض مضيئةٌ ينتج) من اقتران هاتين المقدّمتين (ان كانت الشمس طالعةً فالارض مضيئةٌ .) والمراد من المتَّصلتين ان تكونا لزوميتين لا اتفاقيتين لانهُ لا فائدة في انتاج الاشكال المركَّبة من الاتفاقيات اذ العلم بصدق الاتفاقيَّة موقوف على العلم بصدق الاصغر والاكبر في نفس الامر فيكونان معلومَي الاجتماع من غير التفاتٍ الى الاوسط فلا يكون الاوسط محتاجًا اليهِ . (وامَّا) مركَّبٌ (من) مقدّمتين شرطيَّتين (منفصلتين

كقولنا كل عددٍ فهو إمَّا زوجٌ او فردٌ وكل زوجٍ فهو إمَّا زوج الزوج او زوج الفرد ينتج) من هاتين المقدّمتين (كل عددٍ فهو إمَّا فردٌ او زوج الزوج او زوج الفرد) لان الصادق من المنفصلة الاولى ان كان الفردية فهي احد اقسام النتيجة وان كان الزوجية وهي منحصرة في قسمين كان الصادق احد قسميها المذكورين في النتيجة ايضاً فتصدق النتيجة المركَّبة من الاقسام الثلاثة قطعاً * واعلم ان العدد امَّا ان يكون منقسماً الى متساويين او لا فان انقسم الى متساويين فهو الزوج كالاثنين مثلاً وان لم ينقسم الى متساويين بان لاينقسم اصلاً كالواحد او ينقسم الى غير المتساويين كالثلاثة فهو الفرد . ثم الزوج ان انقسم الى ما ينقسم الى المتساويين فهو زوج الزوج كالاربعة والَّا فهو زوج الفرد كالستة * (وامَّا) مركَّبٌ (من) مقدّمةٍ (حمليَّة و) مقدمةٍ (متصلة) سواءٌ كانت المتصلة

صغرى والحملية كبرى (كقولنا كلّما كان هذا) الشيء
(انسانًا فهو حيوانٌ وكلُّ حيوانٍ جسمٌ ينتج) من هاتين
المقدمتين (كلّما كان هذا) الشيء (انسانًا فهو جسم .)
او كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كلُّ
انسانٍ جسمٌ وكلّما كان هذا الجسم ماشيًا فهو حيوانٌ
ينتج من الشكل الاول كلُّ انسانٍ حيوان . (وامّا)
مركبٌ (من) مقدمةٍ (حملية و) مقدمةٍ (منفصلة)
سواءٌ كانت المنفصلة صُغرَى والحملية كُبرَى (كقولنا
كلُّ عددٍ إمّا زوجٌ وامّا فردٌ وكل زوجٍ فهو منقسم
بمتساويين ينتج كلُّ عددٍ فهو امّا فردٌ او منقسمٌ
بمتساويين) . او كانت الحملية صغرى والمنفصلة
كبرى كقولنا كلُّ انسانٍ حيوانٌ وكل حيوانٍ إمّا
ابيض واما اسود ينتج كلُّ انسانٍ امّا ابيض وامّا اسود .
(وإمّا) مركّبٌ (من) مقدمةٍ (متّصلة و) مقدمةٍ
(منفصلة) سواءٌ كانت المتصلة صغرى والمنفصلة

كبرى (كقولنا كلمّا كان هذا انسانًا فهو حيوانٌ وكلُّ حيوانٍ اما ابيض واما اسود ينتج كلما كان هذا انسانًا فهو اما ابيض واما اسود) . او كانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كلُّ انسانٍ اما ابيض او أَسود وكلما كان هذا ابيض او اسود فهو حيوان ينتج كلما كان هذا انسانًا فهو حيوان * واعلم ان الاشكال الاربعة تنعقد في كل واحدٍ من اقسام الشرطية وشرائطُها وحال نتائجها في الكمية والكيفية كما في الحمليات من غير فرق الاّ ان المصنّف لم يذكر ههنا غير الشكل الاول فان اردت الاستقصاء فيها فارجع الى المطولات * ولما فرغ من بيان الاقتراني شرع في بيان الاستثنائيّ فقال (واَمَّا القياس الاستثنائيّ) فهو مركبٌ دائمًا من مقدمتين احداهما شرطية وتسمَّى كُبرَى والاخرى استثنائية يُحكَم فيها بوضع احد جزءَي الشرطية او رفعهِ ليلزم وضع جزئها الآخر او

رفعهُ وتسمّى صغرى. والوضع والرفع هنا بمعنى الايجاب والسلب. واقسامهُ بحسب التركيب ستة عشر وذلك لان الشرطية الموضوعة فيهِ لا تخلو من ان تكون متصلةً اومنفصلة حقيقيةً او مانعة الجمع اومانعة الخلو. وشرط انتاجهِ امورٌ ثلاثة احدها كون الشرطية موجبة وثانيها كونها لزومية اذا كانت متصلة وعنادية اذا كانت منفصلة وثالثها احد امرين في المتصلة إمّا كلية الشرطية او كلية الاستثنائية. اذا عرفت هذا (فالشرطية الموضوعة فيهِ) اي في القياس الاستثنائي (اذا كانت متصلةً) موجبةً لزومية وكانت كلية هي او الاستثنائية فالاستثناء فيها يتصوَّر على اربعة اوجه لانهُ إمّا ان يكون بعين المقدَّم او بنقيضهِ او بعين التالي او بنقيضهِ. فالاول والرابع ينتجان والثاني والثالث عقيمان. فاشار الى المنتجَين بقولهِ (فاستثناء عين المقدَّم ينتج عين التالي) لان المقدَّم ملزوم والتالي

لازمٌ لهُ ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم والاَّ لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فتبطل الملازمة (كقولنا ان كان هذا انساناً فهو حيوانٌ لكنهُ انسانٌ فهو حيوان.) ولا ينتج استثناءُ عينِ التالي عينَ المقدَّم لان وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعمَّ ووجود الاعمّ لا يستلزم وجود الاخصّ. (واستثناءُ نقيض التالي ينتج نقيض المقدَّم) لان انتفاءَ اللازم يستلزم انتفاءَ الملزوم والاَّ لزم وجود الملزوم بدون اللازم فتبطل الملازمة ايضاً (كقولنا ان كان هذا انساناً فهو حيوان لكنهُ ليس بحيوان فلا يكون انساناً.) ولا ينتج استثناءُ نقيض المقدَّم نقيضَ التالي لانهُ لا يلزم من انتفاءِ الملزوم انتفاءُ اللازم لجواز كون الملزوم اخصَّ من اللازم وانتفاءُ الاخص لا يستلزم انتفاءَ الاعمّ. فان قلت عدم الانتاج فيما اذا كانت الملازمة عامَّةً أمَّا اذا كانت متساوية فالانتاج ضروري كما في

قولنا كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ لكنَّ النهار موجودٌ ينتج ان الشمس طالعةٌ ولو قلنا لكنَّ الشمس ليست بطالعةٍ ينتج ان النهار ليس بموجود . قلت الانتاج ههنا لخصوص المادَّة لا لذات المقدّمات والمراد بالانتاج فيما ذكر ما يكون لذات المقدّمات * (وان كانت) اي الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي (منفصلةً) لزم ان تكون موجبةً عناديةً سواء كانت حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو . فان كانت حقيقية فالاستثناء فيها يُتصوَّر على اربعة اوجه كلها منتجة اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع لان وضع كلٍّ من الجزءين ينتج رفع الآخر ورفع كلٍّ منهما ينتج وضع الآخر اشار اليه بقوله (فاستثناء عين احد الجزءين) مقدَّماً كان او تاليًا (ينتج نقيض الآخر) لان ثبوت احد المعاندَين يستلزم انتفاء الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد امَّا زوجٌ او فردٌ لكنهُ زوجٌ

ينتج انهُ ليس بفرد. او لكنهُ فرد ينتج انهُ ليس بزوج. (واستثناء نقيض احدهما) اي احد الجزءين (ينتج عين الآخر) لامتناع الخلوّ بينهما كقولنا العدد امَّا زوجٌ او فردٌ لكنهُ ليس بزوج ينتج انهُ فرد. او لكنهُ ليس بفرد ينتج انهُ زوج * وان كانت الشرطية مانعة الجمع وهي المركَّبة من قضيَّتين كلٌّ منهما اخصُّ من نقيض الاخرى فالاستثناء فيها يُتصوَّر ايضاً على اربعة اوجه اثنان منتجان وهما استثناء عين احد الجزءين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما في الصدق كقولنا هذا الشيء إمَّا شجرٌ او حجرٌ لكنهُ شجرٌ فهو لا حجر. او لكنهُ حجرٌ فهو لا شجر. واثنان عقيمان وهما استثناء نقيض احد الجزءين لا ينتج عين الآخر لجواز الخلو بينهما كقولنا هذا الشيء إمَّا شجرٌ او حجر لكنهُ لا شجر لا ينتج انهُ حجر. او لكنهُ لا حجر لا ينتج انهُ شجر * وان كانت مانعة الخلو وهي المركَّبة من قضيَّتين كلٌّ منهما اعمُّ من

نقيض الاخرى فالاستثناء فيها ايضاً يتصوّر على اربعة اوجه اثنان منتجان وهما استثناء نقيض احد الجزءين ينتج عين الآخر كقولنا هذا الشيء إمّا لا شجرٌ او لا حجرٌ لكنهُ شجرٌ ينتج انهُ لا حجرٌ. او لكنهُ حجرٌ ينتج انهُ لا شجر. واثنان عقيمان وهما استثناء عين احد الجزءين لا ينتج نقيض الآخر لجواز الجمع بينهما كقولنا هذا الشيء امّا لا شجر او لا حجر لكنهُ لا شجر لا ينتج انهُ حجر. او لكنهُ لا حجر لا ينتج انهُ شجر * فصار مجموع المنتجات في القياس الاستثنائيّ عشرة والعقيمات ستة * ولما فرغ من بيان القياس باعتبار الصورة شرع في بيان اقسامهِ بحسب المادّة لان المنطقيّ كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادّة . والقياس بحسب المادّة خمسة اقسام يسمونها بالصناعات الخمس. ووجه الضبط انهُ ان تركَّب من المقدّمات اليقينيّة يسمَّى برهاناً. وان تركَّب من المظنونات او المقبولات يسمَّى خطابةً. وان تركَّب من المشهورات

يسمّى جدلاً. وان تركّب من المخيّلات يُسمّى شِعراً. وان تركّب من الشبيهة باليقينيّات او من الظنّيات يسمّى مغالطةً. ولما كان البرهان مركّباً من اليقينيّات قدّمهُ على ما لا يكون مركّباً منها فقال. (البرهان *) اي من جملة الصناعات الخمس البرهان و (هو قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدّماتٍ يقينيّة لانتاج اليقين.) قولهُ قياسٌ جنسٌ يشمل الأَقْيِسة الخمسة. وقولهُ مؤلَّفٌ ذكِر ليتعلّق بهِ قولهُ من مقدّمات. وقولهُ مقدّمات جاءَ بهِ ليُوصَف بقولهِ يقينيّة وهو يُخرِج غير البرهان. وقولهُ لانتاج اليقين ليس للاحتراز بل تكميل لاجزاء الحدّ لانهُ علّةٌ غائيةٌ لهُ ذكرهُ ليشمل التعريف على العِلَل الاربع وهي المادّية والصُوريّة والفاعليّة والغائيّة. فأَشار الى الصُوريّة بالمطابقة فان صورة البرهان هي الهيئة الاجتماعية للمقدّمات. والى الفاعلية بالالتزام اذ لا بدّ لكل تاليفٍ من مُؤلّف وهو ههنا

القُوَّة العاقلة. والى المادّية بالمقدّمات. والى الغائية بانتاج اليقين الواقع في حيز اللام المعلِّلة لان المقصود من البرهان انتاج المطلوب اليقيني واليقين هو اعتقاد الشيء إنَّهُ لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقاداً مطابقاً للواقع غير ممكن الزوال. فان اعتقاد المعتقِد بكون الشيء كذا إمَّا ان يكون مع احتمال نقيضهِ او لا فان كان الاول فلا يخلو إمَّا ان يكون طَرَفاهُ متساوِيَين او يكون احدهما راجحاً على الآخر. فان كان الاول فهو الشكُّ. وان كان الثاني فالراجح هو الظَنُّ والمرجوح هو الوَهْم. وان كان الثاني وهو ما ليس معهُ احتمال نقيضهِ فلا يخلو إمَّا ان يكون مطابقاً لنفس الامر او لا. الثاني هو الجهل المركَّب. والاول لا يخلو اما ان يكون ممكن الزوال او لا. الاول هو التقليد والثاني هو اليقين * فالقيد الاول في تعريف اليقين اعني اعتقاد الشيء جنسٌ شاملٌ للاقسام الستة المذكورة.

وقولنا لا يمكن ان يكون الا كذا يُخرِج الشكَّ والظنَّ والوهم. وقولنا مطابقًا للواقع يُخرِج الجهل. وقولنا غير ممكن الزوال يُخرِج التقليد. ويبقى التعريف صادقًا على اليقين وحدهُ * ثم اعلم ان البرهان قسمان احدهما لِمِّيٌّ وهو ما كان الحدُّ الاوسط فيهِ علةً لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن والخارج كقولنا زيدٌ متعفّن الأَخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيدٌ محموم. فتعفُّن الأَخلاط علةٌ لثبوت الحُمَّى لزيد في الذهن والخارج. وانما سُمِّي لِمِّيًّا لافادتهِ اللِمِّيَّة اي العلة اذ يجاب بهِ السؤَال بِلِمَ كان كذا فهو منسوبٌ للِمِ. وثانيهما إِنِّيٌّ وهو ما كان الحدُّ الاوسط فيهِ علةً للنسبة المذكورة في الذهن لا في الخارج كقولنا زيدٌ محموم وكل محموم متعفّن الأَخلاط فزيدٌ متعفن الاخلاط. فالحمَّى علَّة لثبوت تعفن الاخلاط لزيد في الذهن لا في الخارج بل الامر بالعكس في الخارج اذ التعفن علَّة للحمَّى.

وانما سمّي إنّيًّا لاقتصاره على إنّيّة الحكم اي ثبوتهِ من قولهم إنَّ الامر كذا فهو منسوبٌ لإنَّ * ولما كانت المقدّمات اليقينية المذكورة في تعريف البرهان اعمّ من الضرورية وهي التي لا تحتاج في حصولها الى نظر وفكر والنظرية وهي التي تحتاج في حصولها اليهما اراد ان يبين الضروريات منها فقال. (واليقينيّات) اي المقدّمات اليقينيـة الضرورية (ستة اقسام) اي منحصرة فيها لان الحاكم بصدق النسبة إمّا العقل او الحِسّ او كلاهما معًا لان الادراك منحصر فيهما. فان كان العقلَ فهو إمّا ان يحكم في الشيء بمجرّد تصوُّر طرَفيهِ بلا توقف على وسطٍ حاضر في الذهن وذلك هو الأَوّليات او ان يتوقف عليهِ وهو قضايا قياساتها معها. وان كان الحسّ فهو المشاهدات. وان كان كليهما معًا فعلى ثلاثة اقسام لان الحِسّ الذي يكون مع العقل اما ان يكون حسّ السمع او غيرهُ. فان كان

حسَّ السمع فالمتواترات. وان كان غيرهُ فإمَّا ان يحتاج
العقل في الجزم الى تكرار المشاهدة او لا يحتاج. فان
احتاج فالمجرَّبات وان لم يَحْتَج فالحَدْسيَّات. والى ما
ذكِر اشار المصنّف بقولهِ (احدها أَوَّليَّات كقولنا
الواحد نصف الاثنين والكلُّ اعظم من الجزء)
والسواد والبياض لا يجتمعان فان العقل في هذه
الاحكام يحكم بمجرَّد تصوُّر الطرَفين. (و) ثانيها
(مُشاهَدات) وتسمَّى حِسِّيَّات (كقولنا الشمس مشرقة)
في المُدرَك بالبصر (والنار محرقة) في المُدرَك باللمس
فالعقل في هذين الحكمين يحتاج الى المشاهدة بالحسّ.
هذا اذا كان الحسّ من الحواسّ الظاهرة وان كان من
الحواسّ الباطنة تسمَّى تلك المقدّمات وِجْدانيات
كقولنا إنَّ لنا جوعًا وعطشًا. (و) ثالثها (مجرَّبات
كقولنا السَقَمُونياءُ مُسهِلةٌ للصفراء) فان العقل
في هذا الحكم يحتاج الى تكرار المشاهدات. (و) رابعها

(حدسيات كقولنا نور القمر مستفادٌ من الشمس) لاختلاف تشكلات نورهِ بحسب قربهِ وبعدهِ عن الشمس وخسوفهِ عند تعرُّض الارض بينهما فالعقل يحكم فيهِ بمجرَّد الحدس المفيد للعلم وهو سرعة انتقال الذهن من المبادئ الى المطالب. والفرق بينهُ وبين الفكر ان الفكر لا بد فيهِ من حركتين حركةٍ لتحصيل المبادئ وهي حركةٌ من المطالب الى المبادئ وحركةٍ لتحصيل الصورة وهي حركةٌ من المبادئ الى المطالب بخلاف الحدس فانهُ لا حركة فيهِ اصلاً . لا يُقال الانتقال في الحدس حركة فكيف لا حركة فيهِ لانَّا نقول الانتقال فيهِ دَفْعيّ ولا شيءَ من الحركة بدَفعيّ لوجوب كون الحركة تدريجية اذ الحركة هي الخروج من القوَّة الى الفعل على سبيل التدريج . ولهذا قد يكون اختلاف الناس في الفكر بالسرعة والبُطء امَّا في الحدس فليس الاَّ بالقلَّة والكثرة * واعلم ان

المجرَّبات والحدسيات لايصلح ان تكونا حجّةً على الغير لجواز ان لا يحصل لذلك الغير الحدس او التجربة المفيدان للعلم والفرق بينهما ان الحدسيّات واقعة بغير اختيار بخلاف المجرَّبات . (و) خامسها (متواترات كقولنا محمدٌ عليهِ الصلوة والسلام ادَّعى النبوَّة واظهر المعجزة) فان العقل يحكم بذلك بواسطة السماع من جمعٍ استحال تواطؤهم على الكذب . والضابطة في حصول التواتر هي حصول العلم اليقين للسامع من خَبَر المخبرين ولا يُعتبَر فيهِ عَدَدٌ معيَّن مثل عشرين وثلاثين وتسعين وغيرها . (و) سادسها (قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج) فالعقل يحكم بزوجية الاربعة (بسبب وَسَطٍ حاضرٍ) مرتَّب (في الذهن وهو الانقسام بمتساويين *) والمراد بالوَسَط هو الحدُّ الاوسط المقارَن بقولنا لانهُ كقولنا بعد الاربعةُ زوجٌ لانها منقسمة بمتساويَين وكل منقسمٍ

بمتساو بين زوج فهذا الوسط متصوَّر في الذهن عند
تصوُّر الاربعة زوجًا * ولما فرغ من القياس البرهاني
ومقدّماتهِ اليقينية شرع في غير اليقينيّات فقال .
(والجَدَل) اي من جملة الصناعات الخمس الجدَل
(وهو قياس مؤلَّفٌ من مقدّمات مشهورة) والمراد
من المقدّمات المشهورة القضايا التي يحكم العقل بها
بواسطة اعتراف عموم الناس بها إمّا لمصلحةٍ عامة (كقولنا
العدل حسنٌ والظلم قبيحٌ) . وإمّا للرقة كقولنا مؤاساة
الفقراء محمودة واكرام الضعفاء واجب لقولهِ عليهِ
السلام اكرموا الضعيف ولو كان كافرًا . او للحميَّة مثل
قولنا كشف العورة مذموم في المحافل ومحافظة اهل
البيت لازمة . او للعادة كقبح ذبح الحيوان عند اهل
الهند وعدم قبحهِ عند غيرهم . والمقدّمات المشهورة قد
تبلغ في الشهرة مرتبة الاوليات والفرق بينهما انهُ في
الاوليات يكفي تصوُّر الطرَفين لحكم العقل بخلاف

المشهورات فانها تحتاج الى شيءٍ من هذه المذكورات. وايضاً ان المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها لا تكون الا صادقة. والغرض من ترتيب الجَدَل إِلزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدّمات البرهان * (والخَطابة) اي من جملة الصناعات الخمس الخطابة (وهي قياسٌ مؤَلَّفٌ من مقدّماتٍ مقبولة من شخصٍ معتقَدٍ فيهِ) إِمَّا لامرٍ سماعيّ كمعجزات الانبياء وكرامات الاولياء واما لاختصاصهِ بمزيد عقلهِ كالعلماء او بمزيد دينهِ كالصلحاء. (او) قياسٌ مؤَلَّفٌ من مقدّماتٍ (مظنونة) وهي القضايا التي يحكم بها العقل حكماً راجحاً مع تجويز نقيضهِ تجويزاً مرجوحاً كقولنا هذا الحائط ينتثر منهُ التراب فينهدم وكقولنا فلانٌ يطوف بالليل فهو سارق. والغرض من الخطابة ترغيب الناس في فعل الخير وتنفيرهم عن فعل الشرّ كما يفعلهُ

الخطباء والوُعّاظ * (والشِعر) اي من جملة الصناعات الخمس الشعر (وهو قياسٌ مؤلّفٌ من مقدّمات تنبسط منها النفس او تنقبض) ومثل هذه المقدّمات تسمّى مخيّلات وهي القضايا التي يُخيَّل بها فتتأثر النفس منها قبضاً او بسطاً كما لو قيل الخمر ياقوتةٌ سيّالة فتنبسط بها النفس وترغب في شربها وكما لو قيل العسل مِرَّةٌ مهوّعةٌ فتنقبض النفس منهُ وتنفر. والغرض من الشعر انفعال النفس بالترغيب او الترهيب ولهذا يفيد في بعض الحروب وعند الاستماحة والاستعطاف ما لا يفيدهُ غيرهُ فان الناس أطوَع للتخييل منهم للتصديق لكونهِ اعذب والذّ * (والمغالطة) اي من جملة الصناعات الخمس المغالطة (وهي قياسٌ مؤلّف من مقدّماتٍ كاذبة شبيهة بالحقّ) تُستعمَل بمنزلة الصادقة لمشابهتها لها إمّا من جهة الصورة كما اذا اشرنا الى صورة الفرس المنقوشة على

الجدار وقلنا هذا فرسٌ وكلُّ فرسٍ صهّال ينتج ان تلك الصورة صهّالة. او من جهة المعنى كما اذا قيل الاسم كلمةٌ والكلمة إما اسمٌ او فعلٌ او حرف ينتج ان الاسم إمّا اسمٌ او فعلٌ او حرف وهو انقسام الشيء الى نفسهِ والى غيرهِ. وانما نشأ هذا الفساد من وضع القضية الطبيعيَّة في مقام القضيَّة الكليَّة. (او) من مقدّماتٍ شبيهة (بالمشهورة) وليست بها كقولنا في شخصٍ يخبط في البحث هذا يكلّم العلماء بالفاظ العلم وكلُّ من كان كذلك فهو عالم ينتج هذا عالم. وتسمّى مشاغبةً. (او من مقدّماتٍ وهمية كاذبة) وهي القضايا التي يحكم بها الوهم الانساني في امورٍ غير محسوسة كقولنا هذا ميتٌ وكلُّ ميتٍ جمادٌ ينتج هذا جماد. وتسمّى سَفْسَطة. والغرض من تأليف المغالطة تغليط الخصم ودفعهُ والفائدة العظيمة فيها معرفتها للاحتراز عنها * (والعُمدة) اي ما يُعتمَد عليهِ من هذه الصناعات

الخمس (هي البرهان لا غير *) قيل في قولهِ تعالى ادعُ الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسَن الآية ان الحكمة اشارةٌ الى البرهان والموعظة الحسنة الى الخطابة وجادلهم الى الجدَل فيكون كلٌّ من هذه الثلاثة مُعتمَدًا عليهِ في الدعوة الى سبيل الحقّ لكن بالنسبة الى نفس المستدلّ العمدة هي البرهان فقط اذ بهِ يتُوصَّل الى تحقيق الحقائق وتدقيق الدقائق وبهِ يتُوسَّل الى ادراك الصُوَر القدسيَّة والأَحكام النبويَّة ولهذا خصَّ المصنّف العمدة بالبرهان فقط . (وليكن هذا آخر الرسالة) الاثيرية في المنطق * قال جامعهُ الفقير الى رحمة ربهِ القدير محمود بن حافظ حسن المغنسيّ عاملها الله تعالى بلطفهِ الخفيّ والجليّ وليكن هذا آخر ما اردنا جمعهُ من الشروح والحواشي اعانةً للطالبين وصيانةً للراغبين جعلنا الله تعالى واياكم من الطالبين

الصادقين وحشرنا وإياكم في زمرة السعداء والصالحين والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله تعالى على رسولنا محمدٍ وآلهِ الطيّبين الطاهرين. انتهى

يقول الناظر في هذه الرسالة الفقير اليهِ تعالى ابرهيم ابن ناصيف اليازجي اللبناني انّي قد استعنت الله عزّوجلّ في تصحيح هذا الكتاب ومقابلتهِ متناً وشرحاً ولم يكن في يدي منهُ الّا نسخةٌ قديمة قد تداولتها الايدي فعطّلت كثيراً من محاسنها الأُوَل وسترت وجوه فوائدها تحت براقع التحريف والخلل ولم يتيسّر لي في اثناء ذلك الوقوف على نسخةٍ اخرى استعين بها في المقابلة فاصلحت ما بدا لي فيها من الخطاء بما اقتضاهُ النظر الضعيف واوضحت بعض ما اشكل منها بما

ظهر لي افتقارها اليهِ طلبًا للتسهيل وزدت عليها ضروب ما سوى الشكل الاول مع بعض تفصيلٍ تتميمًا للفائدة . ذلك مع اخلاص القصد في تجديد شارتها وتسديد اشارتها معتمدًا في التحرير على ما قرَّرتهُ اولو الافهام من الأَئمَّة الأَعلام حتى تكون فوائدها ميسورةً للطالب موثوقًا بها في استحصال المطالب ذلك ما يُرجَى بتوفيق الله جلَّ جلالهُ واياهُ نسأَل جميل الثواب وإيواءَنا سُرادِقَ الستر في دار المآب *

وكان الفراغ من طبعها في اواسط شهر حزيران
من سنة ١٨٧٧ للميلاد والحمد لله
اوَّلاً وآخرًا

م

UNIVERSITY OF TORONTO
3 1761 00095669 8

B
697
I8A224
1877